قضايا الإصلاح في الصحف السعودية

دراسة تحليلية على مواد الرأي في الصحف اليومية

الدكتور/ عبدالملك بن عبدالعزيز الشلهوب
قسم الإعلام - كلية الدعوة والإعلام
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مقدمة:

أدى التطور التقني لوسائل الإعلام إلى زيادة دورها في حياة الناس من خلال تغطيتها المباشرة للأحداث المختلفة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية أم عسكرية...إلخ، وبدرجة أصبح معها الجمهور المتلقي يعيش تطورات الأحداث أولاً بأول، وهو الأمر الذي أدى بالإعلام إلى أن يؤدي دوراً مهماً وحيوياً في التأثير على الرأي العام، وتصبح وسائل الإعلام - من خلال ذلك- مصدراً مهماً من مصادر تشكيل الوعي الاجتماعي* لدى المتلقين، إذ تعد وسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة من أهم المصادر التي يستقي منها أفراد المجتمع معلوماتهم حول مختلف القضايا والموضوعات، ولها فاعلية سواء أكانت سلبية أم إيجابية، من خلال ما تقوم به من وظائف في التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات، وزيادة المعلومات وتنمية علاقات التعاون بين أفراد المجتمع ومؤسساته [١].

وعلى ضوء ما ذكر آنفاً فإن الانتشار الجماهيري لوسائل الإعلام، وما تقدمه من مواد وبرامج متنوعة، أدى إلى قيامها بحمل كثير من مهام وأدوار مؤسسات اجتماعية أخرى كانت إلى فترات قريبة ذات فاعلية كبيرة لدى أفراد المجتمع، كالمدرسة والوالدين والأسرة وغيرها، وأصبح الإعلام على ضوء ذلك قوة اجتماعية مستقلة بذاتها، تعمل بالجذب وبالترغيب واستخدام لغة العقل والقلب إلى اكتساب الآراء وفرض المواقف [٢]، لذلك اتخذت معظم الدول من وسائل

---

* يعرف الوعي الاجتماعي بأنه"الاتجاه العقلي الذي يُمكن الفرد من إدراك ذاته والبيئة المحيطة به، وهو بذلك يعني تجاوز الفرد إدراك واقع جماعته الصغيرة التي ينتمي إليها إلى إدراك واقع المجتمع كحقيقة كلية مترابطة وليس كوقائع منفصلة أو أحداث متناثرة." انظر تركي نصار، وسائل الإعلام وقضايا المجتمع، (إربد: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)ص٤٣.

(١) المرجع السابق، ص٩.

(٢) انظر دينس ماكويل، الإعلام وتأثيراته: دراسات في بناء النظرية الإعلامية، تعريب عثمان العربي، ط١(الرياض: دار الشبل، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)ص٣، وانظر جيهان يسري، مصادر معلومات الجمهور

الإعلام وسيلة لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها، فالإعلام يؤسس لتلبية احتياجات وتحقيق أهداف وطموحات محددة للمجتمع الذي يصدر عنه، كما يسهم في إيصال رسائل صناع القرار في ضوء تلك الاحتياجات والرغبات [(١)].

ومن هنا فإن على وسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة واجباً كبيراً تجاه جمهور المتلقين يتمثل في اطلاعهم على الأمور المهمة التي تمس حياتهم ومصالحهم، وأن تكون بمثابة الرقيب على الممارسات الخاطئة التي تحدث في المجتمع، فالمشكلات التي تعترض المجتمع متعددة تتطلب مواجهة حاسمة من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة ومن ضمنها الصحافة التي ينبغي عليها أن تتعرض لها بالحوار والرأي والمناقشة والعرض والتحليل، لتوفر إحساساً لفئات المجتمع بها، حيث تسهم الصحف في تكوين صورة ذهنية لجمهورها حول القضايا والمشكلات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مواقف إيجابية يكون لها تأثيرها في توجيه سلوك الناس وتحويل توجهاتهم وسلوكهم نحو البحث عن حلول لهذه المشكلات [(٢)]، إذ إن كثيراً من القضايا والموضوعات التي يفكر الناس فيها ويتحدثون عنها لا تعدو أن تكون ترديداً لما تتناوله وسائل الإعلام، ومن ضمنها الصحف وما تختاره تلك الوسائل لعرضه على جمهورها [(٣)].

=المصري عن انتفاضة الأقصى، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٢، العدد٢(القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أبريل – يونيه، ٢٠٠١م)ص ١٩٩.

(١) عبدالملك بن عبدالعزيز الشلهوب، فن التحقيق الصحفي في الصحف السعودية: دراسة تحليلية تقويمية على عينة من الصحف السعودية اليومية، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ)ص٥٤.

(٢) نايف بن ثنيان بن محمد آل سعود، معالجة القضايا الاجتماعية في الصحافة الخليجية، دراسة تحليلية تقويمية مقارنة لعينة من الصحف اليومية في دول الخليج العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)ص١٨٦.

(٣) بركة بن زامل الحوشان، إسهام الصحافة الخليجية اليومية في تنمية الوعي الأمني لدى الشباب في دول الخليج العربي: دراسة تحليلية ميدانية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)ص١٦٥.

وهو ما تؤكده كثير من الدراسات ومنها دراسة محمد البشر التي يؤكد فيها على الأثر الكبير الذي تقوم به وسائل الإعلام على المتلقين في تشكيل وجهات نظرهم ورؤيتهم للقضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع، فمن خلال تركيز وسائل الإعلام على قضايا معينة وتجاهل أخرى تحدد الصحف أولويات أفراد المجتمع في الاهتمام بالقضايا المتعلقة بقطاعات متعددة ومتنوعة في المجتمع [١].

الإصلاح في المجتمع السعودي:

مرت المملكة العربية السعودية في مجال الإصلاح بعدة مراحل، فكما هو معروف أن تأسيس المملكة العربية السعودية صاحبه - كدولة ومجتمع ونظام سياسي وإداري- العديد من الصعاب والعقبات والتحديات الكبرى التي أمكن التغلب عليها بفضل الله ثم سياسة الملك عبدالعزيز - رحمه الله- حيث أسهمت بشكل رئيس في عملية البناء الوطني إذ إن مرحلة التأسيس والبناء الوطني من أهم وأدق المراحل في حياة الدول والشعوب حيث تمت خلالها عملية البناء السياسي والاجتماعي للدولة بعد معارك التوحيد وتحقيق الأمن والاستقرار والانصهار الاجتماعي وخلق الشعور بالانتماء الوطني، لقد وضع الملك عبدالعزيز – رحمه الله– اللبنات الأولى لقيام مؤسسات الدولة حيث أنشئ مجلس الشورى، ووزارة الخارجية والمالية والدفاع والصحة ومديرية الزراعة، ثم أنشئ بعد ذلك مجلس الوزراء في ١٣٧٣/٢/١هـ، الذي أُعطي صلاحية عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، لقد أراد الملك عبدالعزيز - رحمه الله- بذلك تغيير شكل الحياة في مملكته في كل مناحيها، أما في المرحلة الثانية فقد تم اكتمال بناء المؤسسات السياسية والإدارية وتكوين هيكل إداري وسياسي للدولة تم تطويره بالتدريج وفق خطة مرحلية راعت الظروف المادية والاجتماعية والبشرية [٢].

---

(١) محمد بن سعود البشر، مقدمة في الاتصال السياسي، ط١ (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ) ص٣٥.

(٢) انظر عبدالرحمن بن عبدالله الشقاوي، أبرز الجوانب التطويرية للإدارة المحلية: إعادة هيكلة الجهاز الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال عشرين عاماً من عهد خادم الحرمين الشريفين

ثم توالت بعد ذلك مراحل الإصلاح والتطوير في مختلف المجالات، وكان لكل مرحلة من المراحل تحدياتها الخاصة، وكان للقرار السياسي الواعي أثره الكبير والمهم في ذلك، ولم يكن قرار الانتقال من مرحلة إلى أخرى بالأمر السهل فقد تطلب ذلك قيادات انطلقت بفضل شخصيتها وإيمانها الراسخ بأهمية التحديث والتطوير كضرورة للمحافظة على المكاسب الوطنية وتمكين الدولة السعودية وشعبها من الرقي والازدهار (١)، وعلى ضوء ذلك قام الملك فهد بن عبدالعزيز – رحمه الله- عام (١٤١٢هـ) بإصدار النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق، ثم صدور نظام مجلس الوزراء عام (١٤١٤هـ).

وقد توقع كثير من المراقبين أن صدور هذه الأنظمة هو آخر مراحل الإصلاحات في المملكة العربية السعودية، ولكن هذا التوقعات لم تكن صائبة إذ دعا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله- في الخطاب الملكي السنوي الذي ألقاه يوم السبت ١٤٢٤/٣/١٦هـ الموافق ٢٠٠٣/٥/١٧م في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثالثة لمجلس الشورى إلى جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية، حيث أكد على الإصلاح بقوله: "نحن حريصون كل الحرص على أن تظل كل شؤوننا الداخلية عرضة للمراجعة الذاتية التي لا تستهدف سوى الإصلاح، والإصلاح ضالة المؤمن لا ينبغي أن يثنيه عنه ما يردده المتصيدون في الماء العكر من أن محاولات الإصلاح هي استجابة لضغوط خارجية والحقيقة التي تعرفونها ويعرفها الشعب السعودي كله هي أن مسيرة الإصلاح لم تنقطع وسوف تستمر بإذن الله."(٢)

= ١٤٠٢/١٤٢٢هـ (الرياض: رسالة معهد الإدارة، العدد ٣٤، ذو الحجة ١٤٢٢هـ) ص٨، وانظر سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، التحديات والتطوير العلمي: الملك عبدالعزيز ورؤية المستقبل، بحث مقدم لمؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام ،٧- ١١/١٠/١٤١٩هـ، ص٢١.

(١) انظر سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، مرجع سابق ، ص٢٢.

(٢) انظر نص الخطاب في جريدة الرياض، العدد: ١٢٧٤٩ ، ١٤٢٤/٣/١٧هـ الموافق ١٨ مايو٢٠٠٣م، ص١.

لقد تبنى الخطاب الملكي السابق ذكره إصلاحات كبرى سياسية واقتصادية واجتماعية...إلخ، ترمي إلى مزيد من تنمية أداء الجهاز الحكومي وتطويره في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي سيؤدي عند الأخذ بها إلى تحقيق مزيد من الرقي والازدهار للشعب السعودي.

وهكذا نرى أن مسيرة الإصلاح في المملكة العربية السعودية، كما جاء في الخطاب الملكي الآنف الذكر مسيرة متواصلة لم تنقطع وهي إصلاحات داخلية ومتدرجة، وواقعية تبتعد عن المظهرية وتتجه إلى معالجة المشكلات والتحديات الراهنة التي تواجهها المملكة، وقائمة على الحاجة الفعلية للدولة مُراعى فيها الظروف الزمانية والمادية والسياسية والاجتماعية وإعطاء المواطنين في المملكة العربية السعودية دوراً فعلياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليشعر المواطن بالتالي أن الإصلاح الحقيقي يضمن له حقوق العيش والأمن والحرية،(1) وهو ما ركز عليه خطاب الملك فهد - رحمه الله- في مجلس الشورى بقوله: "ولئلا يجهل أحد جدية الدولة في المضي في الإصلاح على النهج التطويري الذي ارتضيناه وبالمصداقية التي تقوم على الفعل لا القول فإني أقول لكل مواطن ومواطنة: إن لكل منا دوراً وعلى كل منا مسؤولية، لم يعد هناك وقت للتواكل ولوم الآخرين والتشكيك في صدق ونزاهة من يريد الإصلاح، وأقول لكل مسؤول في الحكومة إن المسؤولية شرف وتقضي بواجبات ولا تمنح حقوقاً"(2).

ولم تنقطع مسيرة الإصلاحات في المملكة العربية السعودية بوفاة الملك فهد ابن عبدالعزيز - رحمه الله- إذ أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن

---

(1) انظر مهيوب غالب أحمد، الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج (بيروت: المستقبل العربي، العدد: ٣١٤، إبريل، ٢٠٠٥)ص١٦.

(2) انظر جريدة الرياض، ١٤٢٤/٣/١٧هـ، مرجع سابق، ص١.

عبدالعزيز أن الإصلاح والتحديث والتطوير مستمر، وذلك في خطابه الذي ألقاه بمناسبة البيعة يوم الأربعاء ١٤٢٦/٦/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/٣م بقوله: "أسأل الله سبحانه أن يمنحني القوة على مواصلة السير في النهج الذي سنه مؤسس المملكة العربية السعودية العظيم جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود - طيب الله ثراه - واتبعه من بعده أبناؤه الكرام - رحمهم الله - "(١)، ثم عاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأكد على استمرار النهج الإصلاحي للمملكة العربية السعودية في خطابه الذي ألقاه يوم السبت ١٤٢٧/٣/٣هـ الموافق ٢٠٠٦/٤/١م في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى بقوله: "سوف نستمر بإذن الله في عملية التطوير وتعميق الحوار الوطني وتحرير الاقتصاد ومحاربة الفساد والقضاء على الروتين ورفع كفاءة العمل الحكومي والاستعانة بجهود كل المخلصين العاملين من رجال ونساء، وهذا كله في إطار التدرج المعتدل المتمشي مع رغبات المجتمع المنسجم مع الشريعة الإسلامية "(٢).

أهداف الإصلاح:

ووفقاً لما سبق فإن أهداف الإصلاح في المملكة العربية السعودية تتركز في التالي:

١- إتاحة الفرصة لمواطني المملكة العربية السعودية للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم حياتهم، والمشاركة الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢- تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

---

(١) انظر نص الخطاب في جريدة الرياض، العدد: ١٣٥٥٥، ١٤٢٦/٦/٢٩هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/٤م، ص١.

(٢) انظر نص الخطاب في جريدة الرياض، العدد: ١٣٧٩٦، ١٤٢٧/٣/٤هـ الموافق ٢٠٠٦/٤/١م، ص١.

مرتكزات الإصلاح:

استندت الإصلاحات في المملكة العربية السعودية على مرتكزات عدة من أهمها:

١- الشريعة الإسلامية:

يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ (١)، ومن هنا كان من الطبيعي أن ترتكز الإصلاحات في المملكة على الشريعة الإسلامية، إذ هي دستور الدولة، وهذا ما ظهر بوضوح في خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله- في افتتاح أعمال السنة الثالثة من أعمال مجلس الشورى (١٤٢٤هـ) حيث يقول: "لقد علمتنا التجارب في شرق الأرض وغربها أن الإصلاح الحقيقي هو الإصلاح النابع من عقيدة الأمة وتراثها"، كما أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبدالعزيز استمراره على هذا النهج في خطاب البيعة (١٤٢٦هـ) بقوله: "أعاهد الله ثم أعاهدكم أن اتخذ القرآن دستوراً والإسلام منهجاً وأن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة."(٢) وهذا هو المنهج الرشيد الذي ينبغي أن يقوم عليه أي إصلاح.

وعلى ضوء ما سبق فهذا المرتكز تأكيد على أن الإصلاح والتجديد والتطوير من صميم الدين الإسلامي، الذي لا يتعارض في أصوله وأحكامه ومبادئه الصحيحة مع جهود الإصلاح والتغيير في مختلف المجالات، مادام الهدف هو تحقيق مصالح الناس وأحوالها الدينية والدنيوية، (٣) وهي المقاصد العامة التي قامت عليها

(١) انظر النظام الأساسي للحكم، ملحق خاص صادر عن مجلة تجارة الرياض، عدد ربيع الأول ١٤١٤هـ.

(٢) انظر جريدة الرياض، ١٤٢٦/٦/٢٩هـ، مرجع سابق، ص١.

(٣) انظر الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة، ط١(دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م) ص١٠.

الشريعة الإسلامية والمتمثلة في تحقيق المصالح ودرء المفاسد، والحفاظ على الدين والنفس والعقل والعرض والمال.

٢- التدرج في عملية الإصلاح:

كانت الدعوة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية نابعة من إيمان كبير من قبل القيادة به، ولكنه الإصلاح المتدرج الذي يفي بمتطلبات المواطنين في المملكة ويحافظ على نسيجهم الاجتماعي، ومن هنا ولكي تحقق الإصلاحات في المملكة العربية السعودية الأهداف المرجوة منها فلا بد أن يكون هذا الإصلاح شاملاً ومدروساً ومخططاً بحيث تُترجم الرؤى التي وضعت للإصلاح إلى خطط وبرامج عمل تجد طريقها للتنفيذ بجدية وفاعلية، فأي دعوة مجردة للإصلاح ستولد ميتة، إذ إن الشروع في إجراء الإصلاح بصورة مرتجلة يؤدي إلى إهدار للجهد والمال، وهذه عناصر مهمة لجميع الأمم وبالتالي فإن الضرورة تفرض عليها أن تتبنى التخطيط للإصلاح،(١) فالتخطيط مجموعة من التدابير والخطوات التي تتخذ لمواجهة الظروف خلال فترة زمنية مستقبلية، وتهدف إلى تعبئة الجهود والاستفادة من الإمكانات والموارد المتاحة التي يمكن استخدامها وكيفية الاستخدام الأمثل لها لدعم برامج الإصلاح في المملكة(٢).

ولا شك أن ما طرحه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله- في خطابه من أن "الإصلاح هو الذي يتم بتدرج وسلاسة متجنباً السرعة المهلكة والبطء القاتل وسوف يكون هذا المنهج الإصلاحي بإذن الله منهجاً نمضي فيه بثقة وإيمان مرددين قوله تعالى عز وجل: ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِىٓ

---

(١) صافي إمام موسى، إستراتيجية الإصلاح الإداري وإعادة التنظيم: في نطاق الفكر والنظريات، ط١ (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)ص٧٨.

(٢) انظر حميد جاعد الدليمي، التخطيط الإعلامي: المفاهيم والإطار العام، ط١(عمان: دار الشروق، ١٩٩٨م)ص١٠٠، وانظر سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، ط١(القاهرة : عالم الكتب، ١٩٨٤م)ص٣٧٠.

﴿إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ " إضافة على ذلك تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في خطابه أمام مجلس الشورى (١٤٢٧هـ) أن عمليات التطوير والإصلاح تتم في إطار التدرج المعتدل [١] وهذا هو جوهر الإصلاح المطلوب، وهو البداية المنطقية السليمة لأي عمل مطلوب إنجازه بمستوى عال من الكفاءة والفاعلية، "فالإصلاح يعني أن تصلح الوضع وليس تخريبه، فإذا كان التعجل فيه ما يفسد، فالتعجل لا يكون إصلاحاً، وإذا كان التأني فيه ما يفيد فالتأني ليس تخلياً عن الإصلاح، فالإصلاح بمعناه الحقيقي هو الشفافية في التعامل والمرجعية في اتخاذ القرار"[٢].

٣- إصلاح داخلي نابع من حاجة فعلية للمملكة:

إن فكرة الإصلاح الشامل التي تم تبنيها في المملكة العربية السعودية كانت مبادرة داخلية فلم تكن دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد- رحمه الله - للإصلاح في افتتاح أعمال السنة الثالثة من أعمال مجلس الشورى (١٤٢٤هـ) نتيجة إملاءات أو ضغوط من أحد، أو لإرضاء هذا أو ذاك، إنما هو نهج انتهج منذ عهد مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز- رحمة الله- ، فالإصلاحات في المملكة العربية السعودية تنبع من حاجات فعلية متماشية مع ظروف المملكة ورغبات المواطنين، فشؤون المملكة الداخلية هي دائماً عرضة للمراجعة الذاتية، وقد طرح الملك فهد- رحمه الله- ذلك صراحة أمام أعضاء مجلس الشورى، برفض التدخل في شؤون المملكة الداخلية، وأن هذه الشؤون عرضة للمراجعة

---

(١) انظر جريدة الرياض، ١٤٢٧/٣/٣هـ، مرجع سابق، ص١.

(٢) انظر نص المؤتمر الصحفي وكلمة سمو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل التي ألقاها في المنتدى السعودي البريطاني المنعقد في مدينة لندن في (٢٠٠٥/٢/٢٣م)، موقع وزارة الخارجية على الإنترنت www.mofa.gov.sa

الذاتية لا تستهدف إلا الإصلاح، الذي لن يرد المملكة عنه أي شيء رغم ما يردد من أن محاولات الإصلاح هي استجابة لضغوط خارجية، وأن مسيرة الإصلاح لم تنقطع وسوف تستمر،(١) إضافة إلى ذلك فقد نادى الملك عبدالله بن عبدالعزيز عندما كان ولياً للعهد بالإصلاح وضرورة أن يكون هذا الإصلاح - سواء للمملكة العربية السعودية أو للدول العربية- إصلاحاً داخلياً حيث يقول في أحد تصريحاته: "إن الإصلاحات الداخلية وتعزيز المشاركة الشعبية أمر ضروري"(٢).

وكما أكدت المملكة ذلك صراحة في كلمتها أمام جمعية حقوق الإنسان بمدينة جنيف في (١٤٢٥/١/٢٦هـ) الموافق (٢٠٠٤/٣/١٧م) أن رغبة المملكة العربية السعودية في الإصلاح والتطوير "نابعة من ضرورات ومتطلبات المجتمع وليس وفق نظريات وأفكار مفروضة من الخارج، إذ إن عملية الإصلاح لا يمكن إملاؤها من خلال ما تراه أطراف أخرى، فالإصلاح ليس وصفة جاهزة تتناولها الشعوب، إنما هو ثمرة تطور وطموح، ونتيجة احتياجات داخلية تمليها مراحل التطور والتقدم التي يهدف المجتمع إلى تحقيقها"(٣).

مجالات الإصلاح:

طرح خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله- في مجلس الشورى (١٤٢٤هـ) ست مبادرات إصلاحية، وأكد عليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في خطابة أمام مجلس الشورى (١٤٢٧هـ)، حيث أصبحت هذه المجالات محور الإصلاح في المملكة العربية السعودية، وهي:

---

(١) انظر جريدة الرياض١٤٢٤/٣/١٧هـ، مرجع سابق، ص١.

(٢) جريدة عرب نيوز، ٢٠٠٣/١/١٦م، ص١.

(٣) انظر نص كلمة المملكة في جمعية حقوق الإنسان بمدينة جنيف في ٢٠٠٤/٣/١٧م، موقع وزارة الخارجية على الإنترنت www.mofa.gov.sa

أولاً: الإصلاح السياسي والإداري وقد تضمن:

١- مراجعة الأنظمة والتعليمات.

٢- الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية.

٣- توسيع نطاق المشاركة الشعبية.

٤- حقوق الإنسان.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي وقد تضمن:

١- تحرير الاقتصاد السعودي من العوائق الروتينية.

٢- تشجيع المستثمرين من الداخل والخارج.

٣- تخصيص المرافق الاقتصادية.

٤- العناية بقطاع السياحة.

٥- مراجعة الأنظمة الضريبية والجمركية.

٦- توطين العمالة ونشر (السعودة).

٧- فتح آفاق أوسع لعمل المرأة في إطار الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: الإصلاح الاجتماعي وقد تضمن:

١- تشجيع الوئام الاجتماعي.

رابعاً: الإصلاح الثقافي وقد تضمن:

١- دعم الحركة الثقافية وتنويعها

٢- مراجعة الأنظمة والقوانين الإعلامية.

٣- تنظيم العمل الصحفي.

٤- تشجيع حرية الرأي في وسائل الإعلام

خامساً: الإصلاح التعليمي وقد تضمن:

١- إصلاح وتطوير أنظمة التعليم.

٢- تطوير المناهج التعليمية

٣- مراجعة التخصصات الأكاديمية لتلبي حاجة المجتمع من الفنيين والمهنيين.

٤- دعم البحث العلمي وتطوير إستراتيجياته.

سادساً: الإصلاح الديني وقد تضمن:.

١- نشر التسامح الذي تمتاز به الشريعة الإسلامية.

٢- مقاومة أفكار الغلو والكراهية.

أهمية الدراسة:

إن الإصلاحات السابق ذكرها أصبحت حديث الناس في المملكة العربية السعودية على الصعيد الداخلي ومن مختلف فئات المجتمع، فالمرحلة التي تمر بها المملكة حالياً مرحلة مهمة في تاريخها الحديث، وهذه الإصلاحات التي تتم فيها تتطلب تضافر جهود جميع أفراد مؤسسات المجتمع عامة ووسائل الإعلام خاصة، تجاه هذه الإصلاحات التي تتم بالعمل على جذب انتباه الناس إليها وجعلهم يدركون أن هناك بالفعل إصلاحات تنفذ وسوف يكون لها تأثير عليهم بشكل مباشر، وأن تجعلهم يدركون أنهم مشاركون بفاعلية في بناء مجتمعهم، فمن أهم المصادر التي سوف يسعى الناس إلى استقاء معلوماتهم عن الإصلاح وما يتم فيه في المملكة هي وسائل الإعلام، فالأفراد يستخدمون المعلومات المتعددة والمتنوعة التي تقدمها لهم وسائل الإعلام في تكوين اتجاهاتهم نحو مختلف القضايا الجدلية المثارة في المجتمع،(١) فقراءة الجمهور للصحف منصبة على الموضوعات التي تناقش مشاكلهم وهمومهم اليومية والتي تقدم لهم المعلومات الكاملة والدقيقة والشاملة حول مختلف القضايا والموضوعات.(٢)

---

(١) انظر عماد حسن مكاوي، وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط١(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨م)ص٣٢٧.

(٢) انظر عبدالملك الشلهوب، فن التحقيق الصحفي، مرجع سابق، ص٣١٠.

وعلى ذلك فلا بد لوسائل الإعلام السعودية، ومنها الصحف، من انتهاج سياسات اتصالية تسعى، من خلالها، إلى تحقيق المأمول منها بأن تكون جزءاً من الجهد الوطني المبذول في إطار المهمة الكبرى التي تتم في المملكة الخاصة بالتحديث والتطوير، فالصحف هنا مطالبة بالمشاركة الفاعلة في بناء الأمة ومساندة النظام السياسي ومساعدة المواطنين في تحقيق الإصلاح المطلوب.(١)

ومن هنا كان اهتمام الباحث بدراسة قضايا الإصلاح في المملكة العربية السعودية؛ نظراً لأهميتهما وصلتهما المباشرة بحياة الناس، وهي الأمور التي يجب أن تهتم بها الصحف ومعرفة كيف قامت الصحف السعودية بتغطية هذا الموضوع المهم وهل استطاعت هذه الصحف أن تكون بالفعل سنداً لمؤسسات المجتمع في عملية الإصلاح التي تجري، وهل استطاعت أن تقدم لقرائها المعلومات الكافية عن الإصلاح التي تنور الجمهور وتحفزه على التغير والتطوير، وبالتالي يستطيع المواطن الاعتماد عليها في ذلك؟!.

وانطلاقاً من ذلك تكتسب دراسة معالجة مواد الرأي الصحفية لقضايا الإصلاح في الصحف السعودية أهميتها من الاعتبارات التالية:

١- من الدور الذي يجب أن تقوم به الصحف السعودية في تشكيل الرأي العام، وتوعية الناس، وتكوين اتجاهاتهم نحو موضوعات الإصلاح بحيث تُعرّف متلقيها بهذه الإصلاحات.

٢- أن هذه الدراسة - حسب اطلاع الباحث- من الدراسات الاستكشافية التي استهدفت دراسة موضوع تغطية مواد الرأي في الصحف السعودية لقضايا الإصلاح من الناحية الإعلامية، ومعرفة أداء

---

(١) انظر ألبرت ل. هستر، واي لان ج.تو ، دليل الصحفي في العالم الثالث، ترجمة كمال عبدالرؤوف (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م)ص٨٣.

الصحف السعودية في تغطيتها لقضايا الإصلاح، والكشف عن مدى تفاعلها مع قضايا المجتمع، وهل كانت هذه الصحف في مستوى المسؤولية في عرض قضايا الإصلاح؟ وهل استطاعت ربط جمهورها بهذه القضايا؟

٣- الأهمية الخاصة لموضوع الدراسة المتمثلة في قضايا الإصلاح المتعددة، حيث تحتل موضوعاتها أهمية كبرى لدى أفراد المجتمع السعودي، كونها تلامس اهتماماتهم وهمومهم، ولأن نجاح هذه الإصلاحات سوف ينعكس إيجابياً عليهم.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراسته، في عدد من المكتبات والمؤسسات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية وخارجها، فلم يجد دراسة تتصل اتصالاً مباشراً بموضوع هذه الدراسة، وما هو موجود في هذا المجال دراسات تناولت قضايا معينة مطروحة في الصحف، ودراسات تناولت التغطية الصحفية بصورة عامة، ودراسات ركزت على المعالجة الصحفية، الأمر الذي يؤكد أن دراسة قضايا الإصلاح في الصحف السعودية دراسة جديدة في موضوعها، ومن هنا فإن أقرب الدراسات لموضوع البحث دراسة لـ ثريا أحمد البدوي (٢٠٠٥م) عن الإعلام والإصلاح السياسي في مصر دراسة مسحية وفنومنولجية مقارنة بين الجمهور والنخبة [(١)]، وقد سعت الدراسة إلى اختبار علاقة الإعلام المصري بمفهوم الإصلاح السياسي لدى الجمهور مقارنة بالنخبة، من خلال طرح سؤال جوهري يتعلق بقدرة الجمهور مقارنة بالنخبة على تقديم رؤية

(١) ثريا أحمد البدوي، الإعلام والإصلاح السياسي في مصر دراسة مسحية وفنومنولجية مقارنة بين الجمهور والنخبة، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر: مستقبل وسائل الإعلام العربية المنعقد بكلية الإعلام بجامعة القاهرة، ٣- ٥ مايو٢٠٠٥م.ج١، ص١٩.

نقدية لمفهوم الإصلاح السياسي وللدور الحالي والمستقبلي للإعلام المصري في تعزيز الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية، وطبقت الباحثة دراستها على (٤٠٠) مفردة من الجمهور العام المتعلم والمهتم بمتابعة القضايا السياسية، وعلى (١٠٠) مفردة من النخبة الجامعية بجامعة القاهرة والجامعات الخاصة، أما الدراسة الكيفية فتكونت عينة دراستها من تسعة أفراد ستة أفراد يمثلون الجمهور العام وثلاثة يمثلون النخبة، وخلصت الدراسة إلى أن النخبة أكثر تعرضاً لقراءة الصحف والمجلات ومشاهدة الفضائيات المصرية من الجمهور، وأن للتوجه الفكري أثر في عملية التعرض، وأن مفهوم الإصلاح ارتبط لدى النخبة بالإصلاح السياسي في حين ارتبط لدى الجمهور بالإصلاح الاقتصادي، وبينت الدراسة بالنسبة للقضايا التي ارتبطت بمفهوم الإصلاح السياسي وجود اختلاف بين النخبة والجمهور من حيث رؤيته للفئات الأكثر اهتماماً بهذه القضية، كما اتفقت رؤية كل من الجمهور والنخبة حول أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في مسيرة الإصلاح السياسي، وأظهرت الدراسة الكيفية عكس ما تم التوصل إليه في الدراسة الكمية حيث أظهر الجمهور أن دور الإعلام في المستقبل لن يختلف عن دوره في الفترة الحالية، بينما أشارت النخبة أن هذا الدور سيكون أفضل مما هو عليه الآن.

ومن الدراسات القريبة أيضاً لموضوع البحث دراسة لـ إبراهيم محمد عبد اللطيف (١٩٩٨م) بعنوان "معالجة الصحافة الحزبية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر: دراسة ميدانية تحليلية مقارنة في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤م"[(١)] وتطرقت الدراسة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والصحفية في مصر خلال فترة الدراسة، وخصائص وطبيعة الصحافة الحزبية الجديدة في مصر، كما استعرض الباحث الأوضاع الاقتصادية وخطوات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة

---

(١) إبراهيم محمد عبد اللطيف، معالجة الصحافة الحزبية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر: دراسة ميدانية تحليلية مقارنة في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤م رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام، قسم الصحافة، : جامعة القاهرة، ١٩٩٨م).

المصرية في فترة الدراسة، كما تطرقت الدراسة أيضاً إلى خصائص المحرر الاقتصادي والضغوط التي يتعرض لها وتأثير ذلك على أدائه المهني.

وقد قام الباحث في الدراسة التحليلية باستقراء قضايا الإصلاح الاقتصادي التي عالجتها الصحف الحزبية وهي (مايو والأهالي والوفد والشعب) واختار منها سبع قضايا أساسية وضعها في ثلاث فئات أساسية، الفئة الأولى ضمت قضية تحرير الزراعة المصرية، وقضية خصخصة القطاع العام، وقضية تحرير التجارة الخارجية، وضمت الفئة الثانية قضية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى مصر، أما الفئة الثالثة فضمت قضية المديونية والتضخم والبطالة، حيث عمل الباحث على تحديد الاتجاه الذي تنطلق منه كل صحيفة حزبية في معالجتها للقضية أو القضايا المرتبطة بها، وتحديد كيفية توظيف تلك الصحف للفنون الصحفية في معالجتها للقضايا الاقتصادية، وأهم القضايا الاقتصادية التي اهتمت بها صحف الدراسة، ودرجة اهتمام كل صحيفة من الصحف الحزبية الأربع التي أجرى عليها الدراسة بالقضايا الاقتصادية عن الصحيفة الأخرى.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك أهمية كبيرة لقضية الإصلاح الاقتصادي المصري في الصحف الحزبية، وأن كل صحيفة من صحف الدراسة قامت بطرح رؤية محددة للإصلاح الاقتصادي في مصر، وأن هذه الصحف هي مصدر غير رسمي للتأريخ للمشكلات الاقتصادية للمجتمع المصري وذلك طبقاً للفلسفة الاقتصادية التي تحكم سلوك واتجاه تلك الأحزاب، وكشفت الدراسة الميدانية عن تعرض المحرر الاقتصادي لضغوط خارجية وداخلية من رئيس التحرير ومن قيادات وأعضاء الحزب الذي يُصدر الصحيفة ومن رجال الأعمال تؤثر على أدائه المهني، إضافة إلى ذلك فإن المحرر الاقتصادي في الصحف الحزبية يعاني من حالة عدم الرضا الوظيفي بسبب قلة الأجور وانعدام التدريب الفعال.

وتطرقت دراسة عبدالكريم بن حمود الدخيل (٢٠٠٥م) إلى الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية، [1] وأن مفهوم الإصلاح اكتسب زخماً عالمياً في المنطقة العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر وما تبعها من تداعيات في أفغانستان والعراق وما تلا ذلك من مبادرات، تأتي في مقدمتها المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير وأفكارها الإصلاحية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ثم تبني قمة دول الثماني المبادرة الأمريكية مع بعض التعديلات، وقال: إن المبادرة الأمريكية أثارت ردود أفعال كثيرة عن دوافع التدخل الخارجي وعلاقته بالإصلاح.

وتناول الباحث الإصلاح في المملكة العربية السعودية من خلال أربعة محاور، ركز في المحور الأول على تحديد الإطار النظري للإصلاح في المملكة، واستعراض بعض الأطروحات النظرية للإصلاح مع محاولة ربط عملية الإصلاح بالتحديث والتنمية، أما المحور الثاني فركز فيه على محاولات المملكة وتجربتها في تحديث وتطوير مؤسساتها التنفيذية والقضائية بين عامي (١٩٣٠و١٩٩٢م) للتعرف على ديناميكية التغير والتطور للنظام السياسي في سياقها التاريخي المعاصر، وعالج المحور الثالث بداية التحديث والإصلاح الدستوري والتشريعي للمملكة (١٩٩٢و٢٠٠١م)، أما المحور الرابع فتطرق فيه إلى تطورات الإصلاح في المملكة من حيث ضغوط الإصلاح ومؤشراته على المستويين السياسي والثقافي، بما في ذلك حقوق الإنسان وحرية الرأي في الفترة بين عامي (٢٠٠١و ٢٠٠٥م)، وخلصت الدراسة إلى أن استمرار وتيرة الإصلاح السياسي حتى وإن كانت

---

(١) عبدالكريم بن حمود الدخيل، الإصلاح السياسي في السعودية: دراسة في التحديث البنيوي والتحولات الإصلاحية، بحث مقدم لندوة الشورى والديمقراطية والحكم الرشيد (الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، ١٧- ١٨/١١/١٤٢٦هـ الموافق ١٩- ٢٠/١٢/٢٠٠٥م).

تدريجية، سيفضي إلى خلق نظام سياسي حديث يجعل المملكة العربية السعودية بلداً مؤهلاً للتعامل مع التحديات المعاصرة والاستحقاقات الدولية والداخلية.

وفي المجال السابق نفسه، ولكن بصورة أشمل، تناول صالح بن محمد الخثلان (٢٠٠٥م) السياق الدولي للإصلاح في الوطن العربي [١] واستعرض في دراسته ما شهدته الدول العربية خلال السنوات الثلاث الماضية من نمو مطرد في وتيرة الإصلاح السياسي سواء في الإجراءات الحكومية لزيادة هامش الحرية أو تنامي المطالب الشعبية بتوسيع المشاركة السياسية، وأشار الباحث إلى أن تزامن هذا النمو مع التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية الناتجة عن هجمات ١١ سبتمبر دفع المراقبين إلى اعتبار الإصلاح مجرد تغيرات سطحية قد تزول مع توقف الضغط، وبينت الدراسة أنه رغم أهمية الضغط الخارجي في إحداث الحراك السياسي الراهن بالمنطقة إلا أن هذه النظرية تعجز عن رؤية المكونات الجديدة للسياق الدولي الراهن والمتمثلة في المجتمع المدني العالمي، وتقنيات التواصل الإنساني الجديدة، ومتطلبات الانضمام للمؤسسات والمعاهدات الدولية في مجالات حقوق الإنسان، وتزايد نماذج المقارنة الناجحة وأثرها على المعارضة والسلطات، والتي بدأت تؤثر عليها بطريقة غير مباشرة في الترتيبات السياسية الداخلية للكثير من الدول وبشكل مستقل عن الضغوط الرسمية.

وفي دراسة كيفية تناول (أندريه كابيسزيفسكي) (٢٠٠٣م) الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي [٢] وتطرق في دراسته التي اعتمد فيها

---

(١) صالح بن محمد الخثلان، السياق الدولي للإصلاح في الوطن العربي أكثر من مجرد ضغط سياسي، ، بحث مقدم لندوة الشورى والديمقراطية والحكم الرشيد (الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، ١٧- ١٨/١١/١٤٢٦هـ الموافق ١٩- ٢٠/١٢/٢٠٠٥م).

(٢) أندريه كابيسزيفسكي، الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي: هل ممالك الخليج متجهة نحو الديمقراطية، المجلة العربية للدراسات الدولية، مج ٧، العدد: ٢، ٣ (بيروت: المركز العربي للدراسات الدولية، صيف خريف، ٢٠٠٣م) ص١٠١.

على المنهج التاريخي إلى تتبع مسيرة الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون منذ عام (١٩٩١م) والقرارات التي اتخذت في سبيل ذلك، ويبين الباحث أنه نتيجة لبعض التطورات التي حدثت في العالم والتي منها احتلال العراق للكويت (١٩٩٠م) واندلاع حرب الخليج الثانية، وسماح دول الخليج ببث أخبار قناة (CNN) الأمريكية أثناء تلك الحرب، ثم انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية وتحول هذه الدول إلى دول ديمقراطية قد بدأت تتحقق إصلاحات سياسية متعددة في جميع دول مجلس التعاون وهذه الإصلاحات إما استجابة لضغوط المعارضة أو كتدابير وقائية من الحكام أنفسهم لتجنب احتجاجات متوقعة، كما بينت الدراسة أن الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون متشابهة من حيث الشكل وأنها تسير بمستويات متفاوتة في كل دولة من دول المجلس.

إن عملية التتبع التاريخي التي قام بها الباحث يكتنفها كثير من الأخطاء وضعف التصور عن المملكة العربية السعودية، وهذا غير صحيح على إطلاقه، ولاسيما في المملكة فقد حكم على المملكة العربية السعودية بأنها دولة بلا دستور ينظم شؤون الدولة وأن السلطة القضائية غير مستقلة، وهذا التصور غير صحيح، فالواقع أنه يوجد في المملكة أنظمة وقوانين مستندة إلى الشريعة الإسلامية هي التي تحكم العمل وتنظم شؤون الدولة، إضافة إلى ذلك فقد صدر النظام الأساسي للحكم (١٤١٢هـ) الذي يعد بمثابة الدستور، كما أن القضاء سلطة مستقلة لا يسيطر عليها أحد كما نص على ذلك النظام الأساسي للحكم.

وتطرق طه عبدالعاطي نجم (٢٠٠٣م) لموضوع حقوق الإنسان،[١] وهدفت الدراسة بصورة رئيسية إلى معرفة دور الصحافة في معالجة قضية حقوق الإنسان في

---

(١) طه عبدالعاطي نجم، معالجة الصحافة العربية لقضية حقوق الإنسان العربي، دراسة تحليلية لعينة من المادة المنشورة بصحيفتي الأهرام المصرية والدستور الأردنية طوال عام ١٩٩٩م، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة١٩٦، الحولية ٢٣ (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٣م).

مصر والأردن من خلال نموذجي صحيفة الأهرام المصرية والدستور الأردنية، كما وضع الباحث أهدافاً فرعية أخرى تمثل الأول في معرفة حقوق الإنسان في المواثيق العالمية والإقليمية وكذلك دستور كل من مصر والأردن، أما الهدف الثاني فهو معرفة أنماط الممارسة الواقعية لحقوق الإنسان في مصر والأردن وذلك بهدف معرفة مدى اتساق معالجة الصحافة العربية لقضية حقوق الإنسان العربي مع النصوص النظرية والممارسة الواقعية، وقد قام الباحث في سبيل ذلك بتحليل (٦٥١) مقالة صحفية في الصحيفتين، وخلصت الدراسة إلى أن حجم اهتمام صحف الدراسة بحقوق الإنسان لم يكن على المستوى المطلوب إذ بلغت نسبة المقالات (١٠,١٧٪) وهذه النسبة غير مناسبة لأهمية القضية على المستوى المحلي والعالمي، وكشفت النتائج وجود قصور في أسلوب المعالجة التي برزت في أنماط المعالجة الجزئية التي حاول خلالها بعض الكتاب تقديم معلومات منقوصة وإبراز الإيجابيات، وبرزت مظاهر السطحية في محاولة بعض الكتاب الابتعاد عن جوهر القضايا في معالجتهم أو محاولة خلط الأوراق وتضليل الجماهير، وبين الباحث أن النتائج السابقة تؤكد عدم وجود اتساق بين المعالجة الصحفية والنصوص النظرية والممارسة الواقعية لحقوق الإنسان.

وفي دراسة كيفية وصفية تقويمية لأداء الصحف المحلية السعودية تناول محمد البشر (٢٠٠٤م) التغطية الصحفية لأحداث التفجيرات الإرهابية في مدينة الرياض،[1] وقد عنيت هذه الدراسة بالحديث عن العلاقة بين الصحافة المحلية والأزمات الأمنية التي شهدها المجتمع السعودي بصفتها إحدى وسائل الإعلام

(١) محمد بن سعود البشر، التغطية الصحفية لأحداث التفجيرات الإرهابية في مدينة الرياض: دراسة كيفية وصفية تقويمية لأداء الصحف المحلية، دراسة مقدمة للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

التي يتعرض لها أفراد المجتمع، وسعى الباحث في دراسته إلى معرفة مستوى الرضا عن التغطية الصحفية المحلية لأحداث التفجيرات التي وقعت في مدينة الرياض في يومي ١٢ربيع الأول و١٤ رمضان من عام ١٤٢٤هـ، والمعوقات المهنية لهذه التغطية في اليومين اللذين وقعت فيهما أحداث التفجيرات، والفرق في التغطية الصحفية بينهم، وقد استخدم الباحث لجمع معلومات دراسته الاستبانة والمقابلة الشخصية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن مستوى التغطية الصحفية لحادثتي التفجير اللتين وقعتا في مدينة الرياض بتاريخ ١٢ ربيع الأول و١٤ رمضان ١٤٢٤هـ لم ترتق إلى مستوى الحدث، كما أن المعالجة الصحفية للحادثتين لم ترق أيضاً إلى المستوى المهني الذي يرضى عنه المتخصصون، كما بينت الدراسة وجود عدة مظاهر من القصور الإداري والمهني في التعامل مع الحادثتين سواء في الليلة التي حدث فيها التفجير أو في التغطية التي كانت في الأيام التي تلت وقوعه، وهذا القصور مرتبط بالمؤسسة الصحفية من خلال عدم وجود سياسات صحفية للتعامل مع مثل هذه الأحداث وتدني مستوى الصحفيين الذين قاموا بالتغطية الصحفية للحادثتين، وعدم توفر الأجهزة الفنية التي يمكن أن تساعد الصحفي في مهمته أثناء وجوده في مسرح الحدث، والقصور الآخر مرتبط بالجهات الأمنية من خلال عدم وجود إستراتيجية أمنية في التعامل إعلامياً مع الحدث، وفي بعد آخر تناولت دراسة فهد بن عبدالعزيز العسكر (٢٠٠٤م) معالجة مواد الرأي في الصحف السعودية لظاهرة الإرهاب المحلي دراسة مقارنة في ضوء تطور مفهوم حرية الصحافة في المملكة العربية السعودية،(١) حيث استهدفت الدراسة رصد التغيرات التي حدثت في تطبيقات حرية الرأي في الصحف السعودية خلال المرحلة الحالية مقارنة بما سبق، من خلال التطبيق على مواد الرأي المنشورة في صحيفتي الرياض

(١) فهد بن عبدالعزيز العسكر، معالجة مواد الرأي في الصحف السعودية لقضايا الإرهاب المحلي: دراسة مقارنة في ضوء تطور مفهوم حرية الصحافة في المملكة، دراسة مقدمة للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

وعكاظ من حيث مدى الجزم في تناول العوامل التي أدت إلى نشوء ظاهرة الإرهاب في المملكة، ومن حيث أيضاً مدى الجزم في تحديد مسؤولية قطاعات المجتمع المختلفة عن تنامي ظاهرة الإرهاب، وفي مدى الجزم في تحديد الجهات المختلفة في مواجهة ظاهرة الإرهاب في المملكة بما يتعين أداؤه على جهات معينة في المجتمع لمواجهة هذه الظاهرة.

وعمد الباحث إلى منهج تحليل المضمون لأعداد صحف الدراسة خلال ثلاثين يوماً ابتداءً من اليوم التالي لوقوع الحدث، وخلصت نتائج الدراسة إلى تطور ممارسة الصحف السعودية خلال المرحلة الحالية من تاريخها لحق التعبير عن الرأي وبخاصة تجاه قضايا الإرهاب المحلي، وذلك بشكل نسبي ورغم عدم صحة فرضي الدراسة القاضيين بوجود فروق دالة بين مواد الرأي المنشورة لمعالجة حادثة المحيا مقارنة بالمواد نفسها المنشورة لمعالجة حادثة العليا في جانبي الجزم بدوافع الأعمال الإرهابية في المملكة وما يجب على قطاعات المملكة المختلفة القيام به، وبينت الدراسة أن تطور ممارسة حق التعبير في الصحف السعودية تأكد في هذه الدراسة، من خلال تضاعف كم مواد الرأي المنشورة في صحيفتي الرياض وعكاظ مقارنة بحادثة العليا، وتواصل المدى الزمني لاهتمام صحيفتي الدراسة بحادثة تفجير مجمع المحيا مقارنة بحادثة العليا، إضافة إلى قدرة الصحفيين والكتاب خلال المرحلة الحالية على الجزم بأن الأعمال الإرهابية في المملكة هي نتاج فكر متطرف، وقدرتهم أيضاً على التحديد الدقيق لعوامل نشوء ظاهرة الإرهاب في المجتمع السعودي.

وفي دراسة وصفية بعنوان "القضايا التربوية في الصحف السعودية اليومية: دراسة تحليلية لعينة من الصحف السعودية اليومية"(١) تطرق سعيد بن علي بن ثابت (٢٠٠٣م) لواقع التغطية الصحفية للقضايا التربوية المطروحة في الصحف

(١) سعيد بن علي بن ثابت، القضايا التربوية في الصحف السعودية اليومية: دراسة تحليلية لعينة من الصحف السعودية اليومية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٣٨ (الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ربيع الآخر ١٤٢٣هـ/ يوليو ٢٠٠٣م) ص٤٩٧.

السعودية بهدف التعرف على أهم القضايا التربوية المثارة في الصحف السعودية، والأفكار والآراء والأنشطة الثقافية والعلمية والتربوية، والتعرف على أهداف القضايا التربوية المطروحة، إضافة إلى معرفة كيفية معالجة الصحف السعودية اليومية لتلك القضايا من حيث الموقع والمساحة وفنون التحرير المستخدمة وإخراج العناوين وعوامل الإبراز، وقد قام الباحث في سبيل ذلك بتحليل مضمون أربع من الصحف اليومية الصادرة في المملكة العربية السعودية وهي صحف: (الرياض وعكاظ واليوم والوطن) خلال شهري محرم وصفر لعام ١٤٢٢هـ، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن عناية الصحف السعودية اليومية بالقضايا التربوية حيث بلغ مجمل ما نشر (١٠١٤) قضية تربوية، كما كشفت النتائج أن الهدف الأول للقضايا التربوية المعروضة في الصحف السعودية كان شرح تجربة تربوية وهدف بيان وجهة نظر في القضايا التربوية وأن هذا يعني تفاعل الصحف السعودية مع إصلاح التعليم وتطوير وسائله وإشراك الرأي العام في ذلك، وبينت النتائج أيضاً ضعف المعالجة الصحفية للقضايا التربوية من حيث اقتصار عرض القضايا التربوية في الصفحة الأولى على قضايا الاحتفاء بالمناسبات التربوية، إضافة إلى عدم اهتمام صحف الدراسة بالقضايا التربوية باعتبارها قضايا رأي ينبغي أن تُبرز حتى تشغل حيزاً من اهتمامات الرأي العام.

وسعى علي القرني•(٢٠٠٤م) في دراسته وهي بعنوان " الخطاب الإعلامي السعودي: دراسة تحليلية لتعددية الرؤية المجتمعية"[١] إلى تقصي تفاعلات الأحداث التي مر بها العالم قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر ومرت بها المملكة العربية السعودية خلال السنوات من (٢٠٠٠- ٢٠٠٣م) مع الصحف السعودية، ومن أجل تحليل

(١) علي بن شويل القرني، الخطاب الإعلامي السعودي: دراسة تحليلية لتعددية الرؤية المجتمعية، دراسة مقدمة للقاء الثاني لمؤتمر الحوار الوطني المنعقد بمكة المكرمة خلال الفترة من ٥- ١٠/١١/١٤٢٤هـ.

ورصد هذا التفاعل ومعرفة مدى تعدد الرؤى الاجتماعية في الصحف السعودية تجاه مختلف القضايا والأحداث، قام القرني بتحليل لمضمون (١٥٢٨) من مواد الرأي في صحيفتي الرياض والوطن خلال فترة العينة، وكشفت نتائج الدراسة وجود توجه عام لدى الصحف السعودية لدعم التجديد والتطوير والتقدم في كافة مجالات الحياة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، كما بينت النتائج وجود خطابين رئيسين في اتجاهات الصحف السعودية أحدهما ليبرالي ويميل نحو الحرية وعدم التقييد، والآخر خطاب وسطي معتدل يتبني عملية التغيير وفق ثوابت المجتمع وتقاليده وعاداته الاجتماعية، كما أشارت الدراسة إلى أن الفترة التي أعقبت أحداث مايو (٢٠٠٣م)* شهدت ترتيباً مختلفاً للموضوعات والقضايا الداخلية والخارجية، حيث زاد فيها الاهتمام بقضايا المرأة والبطالة وبعض المؤسسات الدينية.

وحول البعد السابق نفسه تناولت دينا يحيى (٢٠٠٣م) تأثير أبعاد الإطار الإعلامي للصحف المصرية على معالجة قضايا الرأي العام، دراسة في إطار نظرية تحليل الأطر الإعلامية،[(١)] وقد قامت الباحثة باستخدام المسح الشامل لأعداد جريدتي الأهرام والوفد المصريتين في الفترة من١٥/٣- ١٥/٥/٢٠٠٣م، حيث اختارت ثلاث قضايا لإجراء الدراسة التحليلية وهي الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، وتحرير سعر الصرف، ومرض الالتهاب الرؤي اللانمطي (سارس)، وخلصت الدراسة إلى تفاوت اهتمام جريدتي الدراسة بالقضايا الفرعية

* يقصد الباحث بأحداث مايو التفجيرات الإرهابية التي حدثت في شهر مايو ٢٠٠٣م في مدينة الرياض.

(١) دينا يحيى، تأثير أبعاد الإطار الإعلامي للصحف المصرية على معالجة قضايا الرأي العام: دراسة في إطار نظرية تحليل الأطر الإعلامية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج ٤، العدد المزدوج (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، يناير/ ديسمبر، ٢٠٠٣م) ص١٩٣.

لموضوعات الدراسة الثلاثة حيث كان اهتمام الأهرام بموضوعي غزو العراق (وسارس) أكبر من اهتمام جريدة الوفد، وبينت النتائج اختلاف الجريدتين في أسلوب معالجة أطراف القضايا للموضوعات عينة الدراسة حيث اعتمدت الأهرام على أسلوبي عرض الجانب الواحد ووضوح الخلاصة وأسلوب التكرار والتبرير، في حين اعتمدت الوفد على أسلوب عرض أكثر من جانب وأسلوب الهجوم المباشر والمضاد مما يشير إلى اختلاف الأطر الإعلامية بين الجريدتين

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن جميع الدراسات لم تتطرق لموضوع دراسة الباحث عدا دراسة ثريا البدوي وإبراهيم عبداللطيف وطه نجم ودراسة (أندريه كابيسزيفسكي) وعبدالكريم الدخيل وصالح الخثلان حيث تناولت دراسة البدوي وعبداللطيف ونجم و(كابيسزيفسكي) والدخيل والخثلان جانباً واحداً من الإصلاح، إذ ركزت الدراسة الأولى على الإصلاح السياسي ورؤية الجمهور العام المصري مقارنة بالنخبة لمفهوم الإصلاح السياسي وعلاقته بالإعلام، في حين ركزت الثانية على الإصلاح الاقتصادي ولكن في بيئة غير بيئة الباحث وعلى صحف قومية وحزبية، أما الدراسة الثالثة فركزت على موضوع حقوق الإنسان وأيضاً في بيئة غير بيئة الباحث وعلى صحف عربية، وهذا موضوع فرعي ضمن القضايا السياسية، وركزت دراسة الخثلان على العوامل المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي، أما دراسة (كابيسزيفسكي) فركزت على الإصلاح السياسي وهي تتبع تاريخي للإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون في مرحلة معينة من عام (١٩٩١- ٢٠٠٣م)، وكذلك دراسة الدخيل تتبع تاريخي أيضاً لكنها ركزت على الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية ومؤشراته على المستوى السياسي والثقافي، ورغم ذلك فقد كشفت هذه الدراسات عن أهمية الموضوع الذي يقوم الباحث بدراسته، ولا شك أن ما بينته

كل من دراسة الدخيل و(أندريه كابيسزيفسكي) التي بينا فيها بدايات الحديث عن الإصلاح والإجراءات الأولى التي اتخذتها المملكة في هذا المجال، إضافة إلى ما بينته دراسة القرني من زيادة اهتمام الصحف السعودية بقضايا الإصلاح يؤكد أهمية الدراسة في هذا الوقت، لأن الفترة التي تحدثت عنها دراسة القرني كانت أحاديث عامة حول الإصلاح لم تأخذ حيز التفعيل والاهتمام من قبل الدولة وأفراد ومؤسسات المجتمع إلا بعد خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله- في مجلس الشورى (١٦/٣/١٤٢٤هـ) وهذا يجعل الباحث يهتم بالمرحلة التالية لذلك الخطاب لأنها هي المرحلة الفعلية لبدء الإصلاح وهو المحك الرئيس لمعرفة كيفية التغطية التي تقوم بها الصحف السعودية لقضايا الإصلاح وهل بالفعل أدت دورها المناط بها أم لا ؟

مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة في التعرف على قضايا وموضوعات الإصلاح التي اهتمت بها مواد الرأي في الصحف السعودية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وطبيعة المعالجة التي استخدمتها مواد الرأي في عرض قضايا وموضوعات الإصلاح.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما قضايا الإصلاح التي اهتمت بها مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة؟ وما نوعية هذه القضايا؟

٢- ما الأشكال الصحفية لمادة الرأي المستخدمة في الصحف السعودية عينة الدراسة؟

٣- ما الأهداف التي تسعى مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة إلى تحقيقها؟

٤- ما الاتجاه الذي اتخذته مواد الرأي نحو قضايا الإصلاح؟

٥- ما طبيعة المعالجة الصحفية المستخدمة لقضايا وموضوعات الإصلاح؟

٦- ما درجة التباين في المساحة التحريرية لقضايا الإصلاح تبعاً للصحيفة؟

٧- ما درجة التباين في المساحة التحريرية لقضايا الإصلاح تبعاً لهدف المادة التحريرية؟

٨- ما درجة التباين في المساحة التحريرية لقضايا الإصلاح تبعاً لأسلوب المعالجة الصحفية؟

٩- ما درجة التباين في المساحة التحريرية لقضايا الإصلاح تبعاً لنوع مادة الرأي؟

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية الساعية من خلال دراسة قضايا الإصلاح في الصحف السعودية دراسة تحليلية على مواد الرأي في الصحف السعودية اليومية إلى التعرف على قضايا وموضوعات الإصلاح التي اهتمت بها مواد الرأي في الصحف السعودية، والأهداف التي تسعى مواد الرأي لتحقيقها، وطبيعة المعالجة المستخدمة في عرض قضايا وموضوعات الإصلاح.

منهج الدراسة وأداتها:

من أجل التعرف على قضايا الإصلاح التي تناولتها مواد الرأي في الصحف السعودية فقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة استخدام المنهج الكمي، وذلك لتميز هذا المنهج "بقياس متغيرات مجموعة كبيرة من مجتمع الدراسة وفقاً لتساؤلات محددة

يمكن معها إجراء المقارنات الإحصائية بين تلك المتغيرات"[١] وفي إطار هذا المنهج استخدم الباحث تحليل المضمون أداة ضرورية للحصول على معلومات الدراسة الرئيسة، وللحصول على التكرارات الكمية لفئات الدراسة الرئيسة والفرعية، فهو من أفضل الأدوات البحثية التي تقوم بدراسة المادة الإعلامية التي تقدمها الصحف ويكشف عما تريد هذه الصحف أن تبلغه لقرائها، فمن خلاله يمكن توضيح محتوى المادة الإعلامية بطريقة موضوعية منتظمة وكمية، وقد قام الباحث لتلبية الهدف الذي يسعى إليه من هذه الدراسة بإعداد استمارة التحليل التي تضمنت الوحدات الرئيسة والفرعية ووضع تعريفات إجرائية لهذه الوحدات.

مجتمع الدراسة وعينته:

للحصول على المعلومات اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة فإن مجتمع الدراسة هو الصحف السعودية اليومية، ولصعوبة الحصر الشامل فقد لجأ الباحث إلى أسلوب العينة، واختار لدراسته الصحف التالية:

١- صحيفة الرياض، وتصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية بالرياض.
٢- صحيفة عكاظ، وتصدر عن مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر بجدة.
٣- جريدة الوطن، وتصدر عن مؤسسة عسير للصحافة والنشر بأبها.

وقد اختار الباحث هذه الصحف للاعتبارات التالية:

١- أن هذه الصحف من أكثر الصحف تفضيلاً لدى القراء وانتشاراً على مستوى المملكة العربية السعودية كما أثبتت الدراسات العلمية.[٢]

---

(١) محمد الحيزان، البحوث الإعلامية: أسسها أساليبها مجالاتها، ط٢(الرياض: مطبعة سفير ،١٤٢٥هـ)ص١٩.

(٢) انظر عبدالملك بن عبدالعزيز الشلهوب، فن التحقيق الصحفي، مرجع سابق، ص ٢٩٩، وانظر حمزة أحمد بيت المال وفهد بن عبدالله الطياش، مقروئية الصحف السعودية، بحث مقدم للمنتدى الإعلامي السنوي الأول (الرياض: الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، ٢٦- ٢٨/١/١٤٢٤هـ) ص١٣.

٢- تمثيل هذه الصحف لأهم المناطق الجغرافية في المملكة العربية السعودية فهي تمثل المدن الرئيسة التي تصدر فيها هذه الصحف، وهي الرياض وجدة وأبها.

الإطار الزمني:

حدد الباحث الإطار الزمني لدراسته بستة أشهر تبدأ من ٧/١ إلى ١٤٢٦/١٢/٣٠هـ، وهي الفترة التالية لخطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي ألقاه بمناسبة توليه الحكم في المملكة العربية السعودية يوم الأربعاء ١٤٢٦/٦/٢٨هـ، من خلال صحف الرياض وعكاظ والوطن وقد اختار الباحث هذه الفترة لأسباب لعل من أهمها توقع اهتمام الصحف خلال هذه الفترة بقضايا الإصلاح كون هذه الفترة هي البداية الفعلية للإصلاح إذ بدأ فيها استتباب الأمن بعد قمع الدولة للإرهاب بعد أن كانت الدولة بجميع مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية مشغولة بقضايا الإرهاب، إضافة إلى الاستقرار السياسي بعد مبايعة الملك عبدالله بالحكم، ودخول المملكة لمنظمة التجارة العالمية، كما أن دراسة هذه الفترة سوف تعطي الدراسة عمقاً أكبر يثري نتائجها.

حجم عينة الصحف:

قام الباحث باختيار عينة من مجتمع الدراسة تمثل كل صحيفة وذلك بطريقة العينة العشوائية المنتظمة والتي يتم اختيار العينة فيها وفقاً لتكرار معين يحدده الباحث (١) ؛ بمعنى أنه يتم اختيار الأيام بناء على مدخل اليوم الذي تم تحديده عشوائياً وكان اليوم الذي اختاره الباحث عشوائياً بعد خطاب خادم الحرمين الشريفين هو يوم الاثنين ١٤٢٦/٧/٣هـ، بعد ذلك تم اختيار اليوم الثامن ابتداءً

(١) انظر محمد الحيزان ، مرجع سابق، ص٨٨.

من أولى العينات، لذلك فاليوم التالي له هو يوم الثلاثاء الموافق ١٤٢٦/٧/١١هـ وتم اختيار الأعداد بعد ذلك بطريقة متوالية، وقد بلغ إجمالي حجم عينة الدراسة (٦٦) عدداً، بواقع (٢٢) عدداً من كل صحيفة.

وحدات التحليل:

نظراً لأن هدف الدراسة هو التعرف على تغطية مواد الرأي في الصحف السعودية اليومية لقضايا الإصلاح ومدى اهتمام هذه الصحف بعرض هذه القضايا، فإن وحدة التحليل تتمثل في مواد الرأي، وتتمثل في المقالات بمختلف أنواعها: الافتتاحيات، والمقالات الموقعة، والأعمدة الصحفية، وبريد القراء.

تحليل المعلومات:

للقيام بالمعالجة الإحصائية لاستمارة تحليل مضمون الصحف عينة الدراسة، تم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل البيانات الكمية وفق المعايير الإحصائية المختلفة، واستخدام عدد من الأساليب الإحصائية لوصف عينة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها المختلفة، وهي:

١- التوزيعات التكرارية والنسب المئوية للتعرف على تكرارات الفئات في الأعداد المختلفة.

٢- اختبار التباين (**One- Way ANOVA**) للبحث عن مدى وجود فروق دالة بين متغيرات الدراسة، وتتمثل الدلالة الإحصائية المعتبرة في هذه الدراسة عند مستوى (٠,٠٥)، وقد اقتصر الباحث على عرض نتائج الاختبار الإحصائي الذي يتبين توافره على هذا المستوى من الدلالة فقط.

٣- اختبار (**Scheffe**) للبحث عن اتجاه الفروق بين الصحف في المتغيرات التي يكشف تحليل التباين توافرها على فروق دالة إحصائياً.

٤- اختبار (Lsd) وقد استخدمه الباحث إذا كانت نتيجة اختبار شيفيه ليست ذات دلالة إحصائية.

إجراءات الصدق والثبات:

قام الباحث بإجراء اختبارات الصدق والثبات، للوصول إلى نتائج صحيحة ولضمان عدم الخطأ في أي مرحلة من مراحل الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

الصدق الظاهري (Face Validity):

١- قام الباحث في ضوء التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها بتصميم استمارة لتحليل المضمون تتضمن جميع فئات التحليل ووحدات القياس.

٢- تم إعداد دليل للترميز يشتمل على تعريف فئات التحليل المستخدمة في الدراسة تعريفاً إجرائياً محدداً ينطبق على مادة الدراسة، ووضع مفاهيم محددة لكل فئة من فئات التحليل لأخذها أساساً للقياس.

٣- تم عرض استمارة التحليل ودليل الترميز على عدد من أساتذة الإعلام لتحكيمها*، وقد أبدى الأساتذه المحكمون رؤاهم حول الاستمارة ودليل الترميز، وقدموا بعض الملحوظات التي أفاد الباحث منها في تطوير

---

* أ.د. سعيد بن علي بن ثابت الأستاذ بقسم الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د. محمد بن عبدالعزيز الحيزان الأستاذ المشارك بقسم الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د. عبدالله بن محمد آل تويم الأستاذ المشارك بقسم الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د. عثمان بن محمد العربي الأستاذ المشارك بقسم الإعلام بجامعة الملك سعود، د. حمزة بن أحمد بيت المال الأستاذ المشارك بقسم الإعلام بجامعة الملك سعود، د. فهد بن عبدالله الطياش الأستاذ المشارك بقسم الإعلام بجامعة الملك سعود.

استمارة التحليل على ضوء ملاحظات المحكمين، ووضعها في صياغة نهائية قابلة للتطبيق.

الصدق الداخلي:

ويتعلق ثبات الاستمارة بمدى قدرتها على الحصول على البيانات نفسها كلما أعيد تطبيقها، وعدم اختلاف النتائج باختلاف المحللين، وللتأكد من ذلك قام الباحث بإعادة تطبيق التحليل على (١٠٪) من العينة نفسها التي سبق تحليلها وبنفس الأسلوب، ولم يجد الباحث أي اختلافات أو دلالات تؤدي إلى تغير في النتائج التي تم التوصل إليها في الاختبارين، * وقد كانت نسبة الاتفاق بين عمليتي التحليل عالية، تصل إلى حوالي (٩٠٪)

نتائج الدراسة:

أولاً: إجمالي قضايا الإصلاح التي تناولتها مواد الرأي في صحف الدراسة:

بلغت قضايا الإصلاح التي تناولتها مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة (٤٧٨) قضية إصلاحية وهو ما يوضحه الجدول رقم (١) الذي يبين أيضاً أن جريدة الوطن كانت أكثر الصحف السعودية تناولاً لتلك القضايا إذ بلغت نسبة قضايا الإصلاح التي تناولتها مواد الرأي خلال فترة الدراسة (٣٧,٩٪) من إجمالي القضايا المطروحة في الصحف الثلاث يليها في المرتبة الثانية جريدة عكاظ بنسبة (٣٤,٧٪) ثم جريدة الرياض بنسبة (٢٧,٤٪).

* هذا الأسلوب من الأساليب الشائعة للتعرف على ثبات التحليل في بحوث تحليل المحتوى بإعادة الاختبار على نفس المادة وبنفس الأسلوب، انظر: محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط١ (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م) ص٤٢٤.

جدول رقم (١) يبين إجمالي قضايا الإصلاح التي تناولتها مواد الرأي

الصحف	قضايا الإصلاح المطروحة			
	التكرار		المساحة التحريرية	
	التكرار	النسبة	المساحة	النسبة
الوطن	١٨١	٣٧.٩	٩٥٦٠	٣٧.٤
عكاظ	١٦٦	٣٤.٧	٧٦١٧	٢٩.٨
الرياض	١٣١	٢٧.٤	٨٣٦٥	٣٢.٨
الإجمالي	٤٧٨	١٠٠٪	٢٥٥٤٢	١٠٠٪

وبالنظر إلى مدى وجود فروق بين صحف الدراسة الثلاث من حيث المساحة التحريرية التي تم من خلالها تناول قضايا الإصلاح، يكشف تحليل التباين الآحادي عن وجود فروق دالة إحصائياً بين هذه الصحف في المساحة التحريرية إذ بلغت قيمة ف (١٢.١٧٦) وهو ما يشير إلى وجود فروق دالة عند مستوى (٠.٠٠) بين الصحف كما يظهر من الجدول رقم (٢)، ويوضح اختبار (شيفيه) أن التباين في المساحة التحريرية يظهر بين جريدة الرياض وكل من جريدتي عكاظ والوطن، حيث بلغ متوسط درجة التباين بين الرياض وعكاظ (١١.٩٧) ودرجة التباين بين الرياض والوطن (١١.٠٤) وكلاهما ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥)، ويعود التباين إلى أن متوسط المساحة التحريرية لمادة الرأي في جريدة الرياض (٦٣.٨٥) أكبر من متوسط مساحة المادة التحريرية عند كل من جريدة عكاظ (٤٥.٨٩) وجريدة الوطن (٥٢.٨٢).

جدول رقم (٢) تحليل التباين في المساحة التحريرية تبعاً للصحف المدروسة

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٢	٢٣٧٥٣.٣٨٧	١١٨٧٦.٦٩٤	١٢.١٧٦	٠.٠٠٠
داخل المجموعات	٤٧٧	٤٦٣٣٢١.٠١	٩٧٥.٤١٣		

ثانياً: قضايا وموضوعات الإصلاح التي تناولتها مواد الرأي:

١- قضايا الإصلاح الرئيسة:

جدول رقم (٣) يبين تناول مواد الرأي لقضايا الإصلاح

قضايا الإصلاح	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
الإصلاح الاقتصادي	٢٨٩٠	٣٤,٥	٢٥٧٢	٣٣,٨	٢٨٤٨	٢٩,٨	٨٣١٠	٣٢,٥
الإصلاح السياسي والإداري	٢٠٢٧	٢٤,٢	٢٢٥٦	٢٩,٦	٢٧٨٦	٢٩,١	٧٠٦٩	٢٧,٧
الإصلاح التعليمي	١٤٢٤	١٧,٠	٨٢٠	١٠,٨	١٥٤٩	١٦,٢	٣٧٩٣	١٤,٩
الإصلاح الديني	٨٦١	١٠,٣	٦٨٨	٩,٠	٥٥٤	٥,٨	٢١٠٣	٨,٢
الإصلاح الاجتماعي	٥٧٩	٧,٠	٤٤٤	٥,٨	٩٦١	١٠,١	١٩٨٤	٧,٨
الإصلاح الثقافي والإعلامي	٣٩٢	٤,٧	٧٢٢	٩,٥	٦٣٤	٦,٦	١٧٤٨	٦,٨
الإصلاح الصحي والبيئي	١٩٢	٢,٣	١١٥	١,٥	٢٢٨	٢,٤	٥٣٥	٢,١
الإجمالي	٨٣٦٥	٪١٠٠	٧٦١٧	٪١٠٠	٩٥٦٠	٪١٠٠	٢٥٥٤٢	٪١٠٠

استهدفت الدراسة التحليلية التعرف على أبرز قضايا الإصلاح التي اهتمت بها مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة، وقد عرضت الصحف السعودية عدداً من قضايا الإصلاح خلال مرحلة الدراسة، وقد صنفت إلى سبع قضايا أساسية، واعتمد الباحث في ترتيب هذه القضايا على المساحة التحريرية حسب قياسها بالسنتيمتر التي خصصتها الجريدة لعرض القضايا الإصلاحية، ويظهر الجدول رقم (٣) تفاوت حجم المساحة التحريرية التي خصصتها صحف الدراسة لعرض قضايا الإصلاح، ويشير الجدول إلى أن قضية الإصلاح الاقتصادي احتلت أكبر مساحة تحريرية حيث بلغت نسبة مساحتها (٣٢,٥٪) من مجموع المساحات التحريرية التي طرحت فيها مواد الرأي في الصحف قضايا الإصلاح الأخرى، يليها في المرتبة الثانية قضايا الإصلاح الإداري بنسبة (٢٧,٧٪)، ثم قضايا الإصلاح التعليمي بنسبة (١٤,٩٪) تليها قضايا الإصلاح الديني بنسبة (٨,٢٪).

تليها في المرتبة الخامسة قضايا الإصلاح الاجتماعي بنسبة (٧,٨٪) ثم في المرتبة السادسة قضايا الإصلاح الثقافي والإعلامي بسبة (٦,٨٪) وأخيراً جاءت قضايا الإصلاح الأمني والبيئي في المرتبة السابعة بنسبة (٢,١٪) من مجموع المساحات التحريرية التي طرحت فيها مواد الرأي في الصحف قضايا الإصلاح الأخرى.

وبالنظر إلى كل صحيفة على حدة في تناولها لقضايا الإصلاح، نجد تقارباً في تناول مواد الرأي في كل من جريدتي الرياض وعكاظ في الاهتمام بقضايا الإصلاح الاقتصادي إذ بلغت نسبة مساحتها لدى الأولى (٣٤,٥٪) و(٣٣,٨٪) لدى الثانية في حين جاءت هذه القضايا في جريدة الوطن في مرتبة تالية بنسبة مساحة (٢٩,٨٪)، كما يبين الجدول السابق تقارباً بين جريدتي عكاظ والوطن في الاهتمام بقضايا الإصلاح الإداري والسياسي إذ بلغت نسبة مساحتها لدى عكاظ (٢٩,٦٪) و(٢٩,١٪) لدى الوطن في حين بلغت نسبة مساحتها التحريرية لدى الرياض (٢٤,٢٪)، ويشير الجدول السابق أيضاً إلى تقارب بين جريدتي الرياض والوطن في الاهتمام بقضايا الإصلاح التعليمي بنسبة مساحة قدرها (١٧٪) للأولى و(١٦,٢٪) للثانية، في حين جاء اهتمام عكاظ بهذه القضايا في مرتبة تالية بنسبة (١٠,٨٪)، ويبين الجدول أيضاً وجود تقارب في الاهتمام بقضايا الإصلاح الديني بين جريدتي الرياض وعكاظ إذ بلغت نسبتها لدى الأولى (١٠,٣٪) و(٩,٠٪) لدى الثانية، في حين جاء اهتمام الوطن بهذه القضايا في مرتبة تالية بنسبة (٥,٨٪).

أما قضايا الإصلاح الأخرى (الاجتماعي، والثقافي والإعلامي) فنجد أن اهتمام مواد الرأي في صحف الدراسة الثلاث كان متفاوتاً من صحيفة إلى أخرى إذ يظهر الجدول أن اهتمام جريدة الوطن بالإصلاح الاجتماعي كان أكبر من اهتمام جريدتي الرياض وعكاظ بنسبة مساحة قدرها (١٠,١٪) مقابل (٧٪) لجريدة الرياض و(٥,٨٪) لجريدة عكاظ، وبالنسبة لقضايا الإصلاح الثقافي والإعلامي فكان اهتمام عكاظ بها أعلى من الصحف الأخرى وذلك بنسبة مساحة قدرها (٩,٥٪) تليها جريدة الوطن بنسبة (٦,٦٪) ثم جريدة الرياض بنسبة (٤,٧٪).

وفيما يتعلق بقضايا الإصلاح الصحي والبيئي فيشير الجدول السابق إلى ضعف الاهتمام بها من قبل مواد الرأي في الصحف الثلاث إذ بلغت نسبة مساحتها في جريدة الوطن (٢,٤٪) تليها وبفارق بسيط جريدة الرياض بنسبة قدرها (٢,٣٪) ثم جريدة عكاظ بنسبة (١,٥٪)، وهكذا نجد أن الفوارق بين الصحف في هذه القضايا ليس بالفرق الكبير.

وعلى الرغم من وجود اختلاف ظاهري بين صحف الدراسة في المساحة التحريرية لقضايا الإصلاح إلا أن هذا الاختلاف ليس له دلالة إحصائية حسب نتائج اختبار تحليل التباين.

٢- قضايا الإصلاح الفرعية:

- قضايا الإصلاح الاقتصادي:

جدول رقم (٤) يبين موضوعات قضايا الإصلاح الاقتصادي

الموضوعات الاقتصادية	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
توطين العمالة ونشر السعودة	٥٩١	٢٠,٥	٤٣٦	١٧,٠	٧٠٥	٢٤,٨	١٧٣٢	٢٠,٩
تحسين ظروف المعيشة	٥٣٦	١٨,٦	٣١٠	١٢,١	١٣٨	٤,٨	٩٨٤	١١,٨
تشجيع المستثمرين من الداخل والخارج	٢٤٠	٨,٣	٣٥٢	١٣,٧	٣٧٣	١٣,١	٩٦٥	١١,٦
فتح آفاق أوسع لعمل المرأة	٤٠٣	١٣,٩	٨٠	٣,١	٣٨٠	١٣,٣	٨٦٣	١٠,٤
التمويل والإنفاق	٩١	٣,١	٤٠٦	١٥,٨	٣٠٨	١٠,٨	٨٠٥	٩,٧
تحرير الاقتصاد من العوائق الروتينية	٣٢٨	١١,٣	٤٥	١,٧	٧٥	٢,٦	٤٤٨	٥,٤
الرقابة على القطاع الخاص	-	-	٣٢٠	١٢,٤	١٢٣	٤,٣	٤٤٣	٥,٣
العناية بقطاع السياحة	١٧٤	٦,٠	٧٦	٣,٠	١٦٤	٥,٨	٤١٤	٥,٠
خدمات النقل	٣٣	١,٢	١٦٦	٦,٥	١٩٠	٦,٧	٣٨٩	٤,٧
تحديث وتطوير الأنظمة الاقتصادية	١٤٠	٤,٩	١٠٢	٤,٠	٩٣	٣,٣	٣٣٥	٤,٠
تخصيص المرافق الاقتصادية	-	-	-	-	٢٦٠	٩,١	٢٦٠	٣,١
معالجة الفقر	١٥٤	٥,٣	٤٥	١,٧	٣٩	١,٤	٢٣٨	٢,٩
مراجعة الأنظمة الضريبية والجمركية	٢٤	٠,٨	١٨٩	٧,٣	-	-	٢١٣	٢,٦
التطوير العمراني	٩٠	٣,١	٤٥	١,٧	-	-	١٣٥	١,٦
تطوير ومراجعة السياسات الزراعية	٨٦	٣,٠	-	-	-	-	٨٦	١,٠
الإجمالي	٢٨٩٠	١٠٠٪	٢٥٧٢	١٠٠٪	٢٨٤٨	١٠٠٪	٨٣١٠	١٠٠٪

يكشف الجدول رقم (٤) عن تعدد وتنوع موضوعات قضايا الإصلاح الاقتصادي التي تناولتها مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة خلال فترة التحليل، ويبين الجدول أن توطين العمالة ونشر السعودة كان أكثر موضوعات القضايا الاقتصادية تناولاً من قبل كتاب مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة وذلك بنسبة مساحة قدرها (٢٠,٩٪) من إجمالي موضوعات قضايا الإصلاح الاقتصادي التي طرحتها مواد الرأي في الصحف، يلي ذلك في المرتبة الثانية الموضوعات المتعلقة بتحسين ظروف المعيشة بنسبة مساحة (١١,٨٪) من إجمالي قضايا الإصلاح الاقتصادية، ثم في المرتبة الثالثة الموضوعات المتعلقة بتشجيع المستثمرين في الداخل والخارج بنسبة مساحة قدرها (١١,٦٪)، يليه في المرتبة الرابعة موضوع فتح آفاق أوسع لعمل المرآة بنسبة مساحة قدرها (١٠,٤٪)، ثم الموضوعات المتعلقة بالتمويل والإنفاق في المرتبة الخامسة بنسبة (٩,٦٪).

ويظهر الجدول السابق تقارب نسبة موضوعات تحرير الاقتصاد السعودي من العوائق الروتينية، وموضوعات الرقابة على القطاع الخاص، وموضوعات العناية بقطاع السياحة، بنسبة مساحة متقاربة قدرها (٥,٤٪) لموضوعات تحرير الاقتصاد من العوائق الروتينية، و(٥,٣٪) لموضوعات الرقابة على القطاع الخاص، و(٥٪) لموضوعات العناية بقطاع السياحة، كما تتقارب أيضاً نسبة موضوعات خدمات النقل، وموضوعات تحديث وتطوير الأنظمة الاقتصادية، بنسبة مساحة متقاربة قدرها (٤,٦٪) لموضوعات النقل، و(٤٪) لموضوعات تطوير الأنظمة الاقتصادية، وعلى نحو ضعيف تتوالى بقية موضوعات قضايا الإصلاح الاقتصادي مثل الموضوعات المتعلقة بتخصيص المرافق الاقتصادية (٣,١٪)، ومعالجة الفقر (٢,٩٪)، ومراجعة الأنظمة الضريبية والجمركية (٢,٦٪)، والتطوير العمراني (١,٦٪)، وتطوير الأنظمة الزراعية (١٪).

وبالنظر إلى كل صحيفة على حدة في تناول مواد الرأي فيها لموضوعات قضايا الإصلاح الاقتصادي، نجد كما يظهر من الجدول السابق أن مواد الرأي في جريدة الوطن كانت أكثر الصحف تناولاً لموضوع توطين العمالة ونشر السعودة من جريدتي الرياض وعكاظ بنسبة (٢٤,٨٪) للوطن و (٢٠,٥٪) للرياض و (١٧٪) لعكاظ، كما يبين الجدول أن جريدة الرياض كانت أكثر تناولاً من جريدتي عكاظ والوطن لموضوعات تحسين المعيشة وذلك بنسبة مساحة قدرها (١٨,٦٪) تليها جريدة عكاظ بنسبة (١٢,١٪) ثم الوطن بنسبة (٤,٨٪)، ويكشف الجدول عن تقارب في تناول مواد الرأي في كل من جريدتي عكاظ والوطن في تناول موضوع تشجيع المستثمرين في الداخل والخارج وذلك بنسبة قدرها (١٣,٧٪) لعكاظ و(١٣,١٪) للوطن في حين كان تناول جريدة الرياض لهذه الموضوعات بنسبة (٨,٣٪)، ويبين الجدول أيضاً عن وجود تقارب في الاهتمام بموضوع فتح آفاق عمل المرأة بين جريدتي الرياض والوطن بنسبة (١٣,٩٪) للرياض و (١٣,٣٪) للوطن، في حين جاء اهتمام عكاظ بهذا الموضوع في مرتبة تالية للجريدتين بنسبة ضعيفة قدرها (٣,١٪)، كما تتقارب نسبة تناول موضوع العناية بقطاع السياحة بين جريدتي الرياض والوطن بنسبة (٦,٠٪) لدى الرياض و(٥,٨٪) لدى الوطن في حين كانت نسبتها ضعيفة لدى جريدة عكاظ (٢,٣٪)، وإضافة إلى ذلك تتقارب أيضاً نسبة الاهتمام بين جريدتي عكاظ والوطن في موضوعات خدمات النقل وذلك بنسبة (٦,٥٪) لعكاظ و(٦,٧٪) للوطن في حين كان تناول جريدة الرياض لهذه الموضوعات ضعيفاً إذ بلغت نسبتها (١,٢٪)، كما تتقارب نسبة تناول موضوع تحديث وتطوير الأنظمة الاقتصادية بين جريدتي الرياض وعكاظ بنسبة (٤,٩٪) للأولى و(٤٪) للثانية وتقارب في التناول بين عكاظ والوطن حيث بلغت نسبتها لدى الوطن (٣,٣٪).

وجاء تناول جريدة عكاظ كما يظهر من الجدول السابق لموضوعات التمويل والإنفاق بنسبة تفوق جريدتي الرياض والوطن إذ بلغت نسبتها لدى عكاظ (١٥,٨٪) تليها في مرتبة تالية جريدة الوطن بنسبة (١٠,٨٪) ثم جريدة الرياض بنسبة ضعيفة قدرها (٣,٢٪)، كما يبين الجدول أيضاً أن مواد الرأي في جريدة الرياض كانت أكثر تناولاً لموضوعات تحرير الاقتصاد السعودي من العوائق الروتينية من جريدتي عكاظ والوطن بنسبة مساحة قدرها (١١,٣٪) في حين جاء اهتمام عكاظ والوطن بهذا الموضوع بنسبة ضعيفة (١,٨٪) للأولى و(٢,٧٪) للثانية، كما يكشف الجدول السابق انفراد جريدتي عكاظ والوطن في تناول موضوع الرقابة على القطاع الخاص مع ارتفاع نسبة مساحة التناول لهذا الموضوع لدى جريدة عكاظ (١٢,٤٪) و(٤,٣٪) لدى جريدة الوطن، كما جاء تناول جريدة الرياض لموضوعات تحديث وتطوير الأنظمة الاقتصادية بنسبة تفوق جريدتي عكاظ والوطن إذ بلغت نسبتها لدى الرياض (٤,٩٪) تليها في مرتبة تالية جريدة عكاظ بنسبة (٣,٩٪) ثم جريدة الوطن بنسبة (٣,٣٪).

ويبين الجدول السابق أن كتاب مواد الرأي في جريدة الرياض كانوا أكثر اهتماماً بموضوع معالجة الفقر وذلك بنسبة (٥,٣٪) في حين كان هناك ضعف واضح من قبل كتاب مواد الرأي في جريدتي عكاظ والوطن في تناول هذا الموضوع إذ بلغت نسبة مساحتها لدى عكاظ (١,٧٪) و(١,٤٪) لدى الوطن، كما يبين الجدول أن موضوع تخصيص المرافق الاقتصادية لم يتم تناوله من قبل صحف الدراسة إلا من قبل جريدة الوطن فقط وذلك بنسبة قدرها (٩,١٪)، ومثله موضوع تطوير ومراجعة السياسات الزراعية تم تناوله فقط في جريدة الرياض بنسبة (٣٪)، كما انفردت جريدتا الرياض وعكاظ في تناول موضوعي مراجعة الأنظمة الضريبية والجمركية والتطوير العمراني مع اهتمام أكبر من جريدة عكاظ في تناول

الموضوع الأول حيث بلغت نسبة مساحته لديها (٧,٣٪)، و(٠,٨٪) لدى الرياض، في حين بلغت نسبة تناول موضوع التطوير العمراني لدى الرياض (٣,١٪) و(١,٧٪) لدى عكاظ.

ولم يبين اختبار تحليل التباين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين صحف الدراسة الثلاث في المساحة التحريرية لموضوعات قضايا الإصلاح الاقتصادية.

- **موضوعات الإصلاح الإداري والسياسي:**

جدول رقم (٥) يبين موضوعات قضايا الإصلاح الإداري والسياسي

الإصلاح الإداري والسياسي	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
مراجعة الأنظمة والتعليمات	٧٣٥	٣٦,٣	١٥٠١	٦٦,٥	١٥٩٩	٥٧,٤	٣٨٣٥	٥٤,٣
توسيع نطاق المشاركة الشعبية	٤٦٧	٢٣,٠	٩٧	٤,٣	٣٥١	١٢,٦	٩١٥	١٣,٠
الحوار الوطني	١٦٧	٨,٢	١٥٣	٦,٨	٥٤٥	١٩,٦	٨٦٥	١٢,٢
الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية	٢٦٤	١٣,٠	٣٠٢	١٣,٤	٢٦٧	٩,٦	٨٣٣	١١,٨
تطوير نظام مجلس الأمن الوطني	٣١٤	١٥,٥	-	-	-	-	٣١٤	٤,٤
حقوق الإنسان	٨٠	٤,٠	٢٠٣	٩,٠	٢٤	٠,٨	٣٠٧	٤,٣
الإجمالي	٢٠٢٧	١٠٠٪	٢٢٥٦	١٠٠٪	٢٧٨٦	١٠٠٪	٧٠٦٩	١٠٠٪

يظهر الجدول رقم (٥) أن موضوعات قضايا الإصلاح الإداري والسياسي التي تناولتها مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة تركزت في مراجعة الأنظمة والتعليمات وذلك بنسبة مساحة بلغت (٥٤,٣٪) من إجمالي القضايا التي تناولتها مواد الرأي في حين جاء موضوع توسيع نطاق المشاركة الشعبية في المرتبة الثانية في اهتمامات كتاب الرأي في صحف الدراسة بنسبة (١٣٪)، وجاء موضوع الحوار الوطني في المرتبة الثالثة بنسبة (١٢,٢٪)، يليه موضوع الرقابة على أداء أجهزة الحكومية بنسبة (١١,٨٪) ، وعلى نحو ضعيف موضوع تطوير نظام مجلس الأمن الوطني في المرتبة الخامسة بنسبة (٤,٤٪) وموضوع حقوق الإنسان في المرتبة الأخيرة بنسبة (٤,٣٪).

ويبين الجدول السابق تفاوت اهتمامات كتاب مواد الرأي في صحف الدراسة الثلاث في الاهتمام بموضوعات الإصلاح الإداري والسياسي، إذ يُظهر الجدول تفوقاً كبيراً وواضحاً لجريدة عكاظ في الاهتمام بموضوع مراجعة الأنظمة والتعليمات وذلك بنسبة مساحة قدرها (٦٦,٥٪)، يليها جريدة الوطن بنسبة (٥٧,٤٪) ثم جريدة الرياض بنسبة (٣٦,٣٪)، كما يبين الجدول أن كتاب مواد الرأي في جريدة الرياض كانوا أكثر تناولاً من كتاب جريدتي عكاظ والوطن لموضوع توسيع نطاق المشاركة الشعبية وذلك بنسبة (٢٣٪) تليها جريدة الوطن بنسبة (١٢,٦٪) في حين كان اهتمام جريدة عكاظ بهذا الموضوع ضعيفاً إذ بلغت نسبة مساحته لديها (٤,٣٪)، وجاءت نسبة تناول مواد الرأي في جريدة الوطن كما يبين الجدول السابق لموضوعات الحوار الوطني بنسبة تفوق جريدتي الرياض وعكاظ إذ بلغت نسبتها لدى الوطن (١٩,٦٪) تليها في مرتبة تالية جريدة الرياض بنسبة (٨,٢٪) ثم جريدة عكاظ بنسبة قدرها (٦,٨٪).

ويكشف الجدول السابق وجود تقارب في تناول مواد الرأي في كل من جريدتي الرياض وعكاظ في تناول موضوع الرقابة على الأجهزة الحكومية بنسبة قدرها (١٣٪) للرياض و(١٣,٤٪) لعكاظ في حين كان تناول مواد الرأي في جريدة الوطن لهذه الموضوعات في مرتبة تالية للجريدتين بنسبة (٩,٦٪)، كما يبين الجدول أيضاً أن موضوع تطوير نظام مجلس الأمن الوطني لم يتم تناوله من قبل كتاب مواد الرأي في صحف الدراسة إلا من قبل جريدة الرياض فقط وذلك بنسبة قدرها (١٥,٥٪)، كما يكشف الجدول أيضاً عن اهتماماً من قبل مواد الرأي في جريدة عكاظ بموضوع حقوق الإنسان وذلك بنسبة (٩٪) في حين كان اهتمام مواد الرأي في جريدتي الرياض والوطن بهذا الموضوع ضعيفاً إذ بلغت نسبة مساحته لدى الرياض (٤٪) و(٠,٨٪) لدى الوطن، ولم يشر اختبار تحليل التباين إلى

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين صحف الدراسة في المساحة التحريرية لموضوعات قضايا الإصلاح الإداري والسياسي، رغم. وجود اختلاف ظاهري بين الصحف في ذلك.

- **موضوعات الإصلاح التعليمي:**

جدول رقم (٦) يبين موضوعات قضايا الإصلاح التعليمي

الإصلاح التعليمي	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
إصلاح وتطوير أنظمة التعليم	٤٧١	٣٣,١	٥١٥	٦٢,٨	١١٣٠	٧٢,٩	٢١١٦	٥٥,٨
تطوير المناهج التعليمية	٣٨٨	٢٧,٣	١٩٤	٢٣,٦	٢٩٠	١٨,٧	٨٧٢	٢٣,٠
مراجعة التخصصات الأكاديمية	٣٩٥	٢٧,٧	٧١	٨,٧	٢١	١,٤	٤٨٧	١٢,٨
دعم البحث العلمي وتطوير استراتجياته	١٧٠	١١,٩	٤٠	٤,٩	١٠٨	٧,٠	٣١٨	٨,٤
الإجمالي	١٤٢٤	٪١٠٠	٨٢٠	٪١٠٠	١٥٤٩	٪١٠٠	٣٧٩٣	٪١٠٠

يبين الجدول رقم (٦) اقتصار تناول مواد الرأي في الصحف السعودية لقضايا الإصلاح التعليمي على أربعة موضوعات فقط خلال مدة الدراسة، وهي إصلاح وتطوير أنظمة التعليم، وتطوير المناهج التعليمية، ومراجعة التخصصات الأكاديمية لتلبي حاجة المجتمع من الفنيين والمهنيين، ودعم البحث العلمي وتطوير إستراتجياته، وقد احتلت موضوعات إصلاح وتطوير أنظمة التعليم المرتبة الأولى من بين القضايا إصلاح التعليم التي تناولتها مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة وذلك بنسبة إجمالية قدرها (٥٥,٨٪) وجاء موضوع تطوير مناهج التعليم في المرتبة الثانية بنسبة (٢٣٪) في حين جاء موضوع مراجعة التخصصات الأكاديمية في المرتبة الثالثة بنسبة (١٢,٨٪) ثم موضوع دعم البحث العلمي وتطوير إستراتجياته بنسبة إجمالية قدرها (٨,٤٪).

وبالنظر إلى كل صحيفة على حدة في تناول مواد الرأي فيها لموضوعات قضايا الإصلاح التعليمي يظهر من الجدول السابق أن مواد الرأي في جريدة الوطن كانت

أكثر الصحف تناولاً لموضوع إصلاح وتطوير أنظمة التعليم من جريدتي الرياض وعكاظ وذلك بنسبة (٧٢,٩٪) وبنسبة (٦٢,٨٪) لعكاظ و(٣٣,١٪) للرياض، وجاءت نسبة تناول مواد الرأي في جريدة الرياض كما يبين الجدول السابق لموضوعات تطوير المناهج التعليمية بنسبة تفوق جريدتي عكاظ والوطن إذ بلغت نسبتها لدى الرياض (٢٧,٣٪) تليها جريدة عكاظ بنسبة (٢٣,٦٪) ثم جريدة الوطن بنسبة (١٨,٧٪)، كما يبين الجدول أيضاً أن مواد الرأي في جريدة الرياض كانت أكثر تناولاً من جريدتي عكاظ والوطن لموضوعات مراجعة التخصصات الأكاديمية وذلك بنسبة مساحة قدرها (٢٧,٧٪) تليها جريدة عكاظ بنسبة (٨,٧٪) ثم الوطن بنسبة ضعيفة قدرها (١,٤٪)

ويكشف الجدول السابق عن اهتمام من قبل مواد الرأي في جريدة الرياض بموضوع دعم البحث العلمي بنسبة تفوق جريدتي عكاظ والوطن إذ بلغت نسبته لدى الرياض (١١,٩٪) تليها الوطن بنسبة (٧٪) ثم عكاظ بنسبة (٤,٩٪)، ولم يبين اختبار تحليل التباين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين صحف الدراسة في المساحة التحريرية لموضوعات قضايا الإصلاح التعليمي.

- **موضوعات الإصلاح الديني:**

جدول رقم (٧) يبين موضوعات قضايا الإصلاح الديني

الإصلاح الديني	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
مقاومة أفكار الغلو والكراهية	٣٢٩	٣٨,٢	٤٠١	٥٨,٣	٣٩٢	٧٠,٨	١١٢٢	٥٣,٤
نشر التسامح	٤٠٨	٤٧,٤	٢٤٦	٣٥,٨	٧٠	١٢,٦	٧٢٤	٣٤,٤
الدعوة إلى الوسطية	١٢٤	١٤,٤	٤١	٥,٩	٩٢	١٦,٦	٢٥٧	١٢,٢
الإجمالي	٨٦١	٪١٠٠	٦٨٨	٪١٠٠	٥٥٤	٪١٠٠	٢١٠٣	٪١٠٠

تركزت موضوعات قضايا الإصلاح الديني التي طرحتها مواد الرأي في صحف الدراسة في ثلاثة موضوعات، ويبين الجدول رقم (٧) أن موضوع مقاومة أفكار الغلو والكراهية جاء في المرتبة الأولى في اهتمامات مواد الرأي في الصحف

السعودية عينة الدراسة بنسبة قدرها (٥٣,٤٪) من إجمالي موضوعات الإصلاح الديني، وجاء موضوع نشر التسامح الذي تمتاز به الشريعة الإسلامية في المرتبة الثانية بنسبة (٣٤,٤٪) ثم الموضوعات المتعلقة بالدعوة إلى الوسطية في المرتبة الثالثة بنسبة (١٢,٢٪).

ويكشف الجدول السابق عن اهتمام كبير من قبل كتاب مواد الرأي في جريدة الوطن بتناول موضوع مقاومة أفكار الغلو والكراهية وذلك بنسبة مساحة قدرها (٧٠,٨٪) تليها جريدة عكاظ بنسبة (٥٨,٣٪) ثم الرياض بنسبة (٣٨,٢٪)، في حين نجد أن كتاب مواد الرأي في جريدة الرياض كانوا أكثر اهتماماً من كتاب جريدتي عكاظ والوطن في تناول موضوع نشر التسامح الذي تمتاز به الشريعة الإسلامية وذلك بنسبة (٤٧,٤٪) مقابل (٣٥,٨٪) لجريدة عكاظ و(١٢,٦٪) لجريدة الوطن ، كما يبين الجدول السابق عن اهتمام من قبل كتاب مواد الرأي في جريدة الوطن بموضوع الدعوة إلى الوسطية بنسبة تفوق ما تم تناوله في جريدتي الرياض وعكاظ إذ بلغت نسبته لدى الوطن (١٦,٦٪) تليها جريدة الرياض بنسبة (١٤,٤٪) ثم جريدة عكاظ بنسبة ضعيفة قدرها (٥,٩٪).

ولم يبين اختبار تحليل التباين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين صحف الدراسة الثلاث في المساحة التحريرية لموضوعات قضايا الإصلاح الديني، رغم وجود اختلاف ظاهري بين صحف الدراسة في ذلك.

- موضوعات الإصلاح الاجتماعي:

جدول رقم (٨) يبين موضوعات قضايا الإصلاح الاجتماعي

الإصلاح الاجتماعي	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
تطوير ومراجعة السياسات الاجتماعية	٢٣٢	٤٠،٠	١٧٧	٣٩،٩	٣٥٠	٣٦،٤	٧٥٩	٣٨،٣
تشجيع الوئام الاجتماعي	٥٢	٩،٠	٩٥	٢١،٤	٣٥٧	٣٧،١	٥٠٤	٢٥،٤
الأحوال الشخصية	١٨١	٣١،٣	٩٢	٢٠،٧	٢٠٥	٢١،٤	٤٧٨	٢٤،١
الجمعيات الخيرية	١١٤	١٩،٧	٨٠	١٨،٠	٤٩	٥،١	٢٤٣	١٢،٢
الإجمالي	٥٧٩	١٠٠٪	٤٤٤	١٠٠٪	٩٦١	١٠٠٪	١٩٨٤	١٠٠٪

يكشف الجدول رقم (٨) أن تطوير ومراجعة السياسيات الاجتماعية جاء في المرتبة الأولى في قضايا الإصلاح الاجتماعي المتناولة من قبل مواد الرأي في صحف الدراسة بنسبة إجمالية قدرها (٣٨،٣٪) يليه في المرتبة الثانية موضوع تشجيع الوئام الاجتماعي بنسبة (٢٥،٤٪) يليه في المرتبة الثالثة وبنسبة قريبة (٢٤،١٪) الموضوعات المتعلقة بإصلاح الأحوال الشخصية، ثم في المرتبة الأخيرة موضوع الجمعيات الخيرية بنسبة قدرها (١٢،٢٪).

وبالنظر إلى كل صحيفة من صحف الدراسة نجد تقارباً بين كتاب مواد الرأي في جريدتي الرياض وعكاظ في الاهتمام بموضوع تطوير ومراجعة السياسيات الاجتماعية بنسبة متقاربة قدرها (٤٠٪) لدى الرياض و(٣٩،٩٪) لدى عكاظ تليها جريدة الوطن بنسبة (٣٦،٤٪).

ويكشف الجدول السابق عن اهتمام كبير من قبل مواد الرأي في جريدة الوطن في تناول موضوع تشجيع الوئام الاجتماعي وذلك بنسبة مساحة قدرها (٣٧،١٪) تليها جريدة عكاظ بنسبة (٢١،٤٪) ثم الرياض بنسبة (٩،٠٪)، كما يبين الجدول اهتمام كتاب مواد الرأي في جريدة الرياض بموضوع الأحوال الشخصية بنسبة

تفوق كتاب مواد الرأي في جريدتي عكاظ والوطن إذ بلغت نسبتها لدى الرياض (٣١,٣٪)، في حين تقاربت نسبة اهتمام عكاظ والوطن بهذا الموضوع وذلك بنسبة (٢٠,٧٪) لدى عكاظ و(٢١,٤٪) لدى الوطن، كما اهتمت مواد الرأي في جريدة الرياض بموضوع الجمعيات الخيرية بنسبة (١٩,٧٪) تليها جريدة عكاظ بنسبة (١٨٪) ثم جريدة الوطن بنسبة ضعيفة قدرها (٥,١٪).

ولم تقدم نتائج الدراسة ما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين صحف الدراسة في المساحة التحريرية لموضوعات قضايا الإصلاح الاجتماعي.

- **موضوعات الإصلاح الثقافي والإعلامي:**

جدول رقم (٩) يبين موضوعات قضايا الإصلاح الثقافي والإعلامي

الإصلاح الثقافي والإعلامي	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
دعم الحركة الثقافية وتنويعها	٢٨٧	٧٣,٢	٣٢٣	٤٤,٧	٥٤١	٨٥,٤	١١٥١	٦٥,٨
تطوير برامج التلفزيون	٤٢	١٠,٧	٢١٨	٣٠,٢	٢٠	٣,١	٢٨٠	١٦,٠
تشجيع حرية الرأي في وسائل الإعلام	٦٣	١٦,١	٣٨	٥,٣	٧٣	١١,٥	١٧٤	١٠,٠
مراجعة الأنظمة والقوانين الإعلامية	-	-	١٤٣	١٩,٨	-	-	١٤٣	٨,٢
الإجمالي	٣٩٢	٪١٠٠	٧٢٢	٪١٠٠	٦٣٤	٪١٠٠	١٧٤٨	٪١٠٠

يظهر الجدول رقم (٩) أن دعم الحركة الثقافية وتنوعيها جاء في المرتبة الأولى في قضايا الإصلاح الثقافي والإعلامي التي تناولتها مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة بنسبة قدرها (٦٥,٨٪) من إجمالي قضايا الإصلاح الثقافي والإعلامي المطروحة في الصحف، وجاء موضوع تطوير برامج التلفزيون في المرتبة الثانية بنسبة (١٦٪) يليه موضوع تشجيع حرية الرأي في وسائل الإعلام في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها (١٠٪) أما موضوع مراجعة أنظمة وقوانين الإعلام فجاء في

المرتبة الأخيرة في اهتمامات كتاب مواد الرأي في صحف الدراسة بنسبة قدرها (٨,٢٪).

وبالنظر إلى الجدول السابق وإلى كل جريدة على حدة نجد اهتماماً كبيراً من قبل جريدة الوطن في تناول موضوع دعم الحركة الثقافية وتنويعها وذلك بنسبة كبيرة قدرها (٨٥,٤٪) تليها جريدة الرياض بنسبة (٧٣,٢٪) ثم جريدة عكاظ بنسبة (٤٤,٧٪)، ويبين الجدول أن مواد الرأي في جريدة عكاظ كانت أكثر صحف الدراسة الثلاث تناولاً لموضوع تطوير برامج التلفزيون وذلك بنسبة قدرها (٣٠,٢٪) يليها جريدة الرياض بنسبة قليلة قدرها (١٠,٧٪) ثم جريدة الوطن بنسبة ضعيفة قدرها (٣,١٪)، وجاء اهتمام جريدة الرياض بموضوع تشجيع حرية الرأي في وسائل الإعلام بنسبة (١٦,١٪) تليها جريدة الوطن بنسبة (١١,٥٪) ثم جريدة عكاظ بنسبة (٥,٣٪)، كما يكشف الجدول السابق عن إنفراد كتاب مواد الرأي في جريدة عكاظ دون كتاب جريدتي الرياض والوطن في تناول موضوع مراجعة أنظمة وقوانين الإعلام وذلك بنسبة (١٩,٨٪).

ولم يبين اختبار تحليل التباين وجود فرق بين صحف الدراسة في المساحة التحريرية لموضوعات قضايا الإصلاح الثقافي والإعلامي.

- **موضوعات الإصلاح الصحي والبيئي:**

جدول رقم (١٠) يبين موضوعات قضايا الإصلاح الصحي والبيئي

الإصلاح الصحي والبيئي	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
مراجعة الأنظمة الصحية	١٣٥	٧٠,٣	٤٩	٤٢,٦	١٢٨	٥٦,٢	٣١٢	٥٨,٣
حماية البيئة	٥٧	٢٩,٧	٦٦	٥٧,٤	١٠٠	٤٣,٨	٢٢٣	٤١,٧
الإجمالي	١٩٢	٪١٠٠	١١٥	٪١٠٠	٢٢٨	٪١٠٠	٥٣٥	٪١٠٠

يبين الجدول رقم (١٠) أن تناول مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة للإصلاح الصحي والبيئي اقتصر على موضوعين فقط الأول مراجعة الأنظمة والتعليمات الصحية بنسبة إجمالية قدرها (٥٨,٣٪)، وموضوع البيئة بنسبة (٤١,٧٪).

وبالنظر إلى كل صحيفة على حدة في تناولها لموضوعات قضايا الإصلاح الصحي والبيئي نجد أن مواد الرأي في جريدة الرياض كانت أكثر تناولاً لموضوع مراجعة الأنظمة والتعليمات الصحية بنسبة كبيرة قدرها (٧٠,٣٪) تليها الوطن بنسبة (٥٦,٢٪) ثم عكاظ بنسبة (٤٢,٦٪)، أما موضوع حماية البيئة فنجد أن جريدة عكاظ تناولت هذا الموضوع بنسبة تفوق جريدتي الرياض والوطن وذلك بنسبة (٥٧,٤٪) مقابل (٤٣,٨٪) للوطن، و(٢٩,٧٪) للرياض.

ولم يقدم تحليل التباين ما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين صحف الدراسة في المساحة التحريرية لموضوعات قضايا الإصلاح الصحي والبيئي.

ثالثاً: أهداف قضايا الإصلاح التي تناولتها مواد الرأي:

جدول رقم (١١) يبين أهداف قضايا الإصلاح

الأهداف	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
شرح وتفسير أبعاد موضوع الإصلاح والأفكار المطروحة حوله	٣٠٠	٣,٦	٢٢٠٧	٢٩,٠	٥١٧١	٥٤.١	٧٦٧٨	٣٠,١
بيان وجهة نظر تجاه موضوع الإصلاح	٤٠١٣	٤٨,٠	١٤٤٣	١٨,٩	١٠٦٤	١١,١	٦٥٢٠	٢٥,٦
النقد والتقويم	١٥٨٨	١٩,٠	٢٠٢٨	٢٦,٦	١٧٧٨	١٨,٦	٥٣٩٤	٢١,٢
دعوة أهل الاختصاص لاتخاذ إجراء	١٦٩١	٢٠,٢	١١٨٦	١٥,٦	٦٦٧	٧,٠	٣٥٤٤	١٣,٩
الرد على آراء أخرى وتفنيدها أو دعمها	٣٣٧	٤,٠	٣٣٣	٤,٤	٦٣٣	٦,٦	١٣٠٣	٥,٣
نصيحة إلى جهة معينة أو أشخاص	٤٣٦	٥,٢	٢٩٤	٣,٨	٢٤٧	٢,٦	٩٧٧	٣,٩
التوعية والتثقيف	-	-	١٢٦	١,٧	-	-	١٢٦	٠,٥.
الإجمالي	٨٣٦٥	١٠٠٪	٧٦١٧	١٠٠٪	٩٥٦٠	١٠٠٪	٢٥٥٤٢	١٠٠٪

استهدفت الدراسة التعرف على الأهداف التي تسعى مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة إلى تحقيقها من تناول قضايا الإصلاح خلال فترة التحليل، والمقاصد النهائية التي يرمي إليها الكاتب من إبداء الرأي نحو قضايا الإصلاح، وقد صنف الباحث هذه الأهداف إلى سبعة أهداف كما يكشف الجدول رقم (١١) الذي يبين أن مواد الرأي المنشورة استهدفت شرح وتحليل أبعاد موضوعات الإصلاح والأفكار المطروحة حولها وذلك بنسبة مساحة (٣٠,١٪) يليه في المرتبة الثانية هدف بيان وجهة نظر بنسبة (٢٥,٦٪) ثم في المرتبة الثالثة النقد والتقويم بنسبة (٢١,٢٪)، ومن جهة أخرى كشفت الدراسة أن كتاب مواد الرأي في الصحف السعودية لم يقتصروا على الأهداف الآنفة الذكر بل هدفوا أيضاً من تناول قضايا الإصلاح إلى دعوة أهل الاختصاص لاتخاذ إجراءات إصلاحية نحو قضايا وموضوعات الإصلاح المطروحة حيث جاء هذا الهدف في المرتبة الرابعة وبنسبة قدرها (١٣,٩٪) من إجمالي الأهداف، أما الأهداف الأخرى وهي الرد على آراء أخرى وتفنيدها أو دعمها و نصيحة إلى جهة معينة، والتوعية والتثقيف، فكان الاهتمام بها ضعيفاً إذ بلغت نسبتها (٥,٣٪) و(٣,٩٪) و(٠,٥٪) على التوالي من إجمالي الأهداف التي سعى إليها كتاب الرأي من طرح وتناول قضايا الإصلاح.

ويكشف الجدول السابق عن اهتمام كبير من قبل كتاب الرأي في جريدة الوطن بشرح وتحليل وتفسير أبعاد قضايا الإصلاح وذلك بنسبة كبيرة بلغت (٥٤,١٪) تليها جريدة عكاظ بنسبة (٢٩,٠٪) في حين كان اهتمام جريدة الرياض بهذا الهدف ضعيفاً جداً إذ بلغت نسبة اهتمامها (٣,٦٪) فقط، وعلى العكس من ذلك نجد اهتماماً كبيراً من كتاب مواد الرأي في جريدة الرياض بعرض وجه نظرهم تجاه

قضايا الإصلاح وذلك بنسبة مساحة قدرها (٤٨,٠٪) من إجمالي الأهداف، تليها عكاظ بنسبة أقل كثيراً (١٨,٩٪)، ثم جريدة الوطن بنسبة أقل أيضاً (١١,١٪).

ويُظهر الجدول السابق اهتماماً من قبل كتاب مواد الرأي في جريدة عكاظ بهدف النقد والتقويم وذلك بنسبة (٢٦,٦٪) في حين تتقارب نسبة اهتمام كتاب الرأي بهذا الهدف في جريدتي الرياض والوطن وذلك بنسبة قدرها (١٩,٠٪) لدى الرياض و(١٨,٦٪) لدى الوطن، كما يبين الجدول السابق اهتمام كتاب مواد الرأي في جريدة الرياض بدعوة أهل الاختصاص إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية نحو قضايا وموضوعات الإصلاح المطروحة بنسبة تفوق جريدتي عكاظ والوطن إذ بلغت نسبة هذا الهدف لدى الرياض (٢٠,٢٪) تليها جريدة عكاظ بنسبة (١٥,٦٪) ثم جريدة الوطن بنسبة ضعيفة قدرها (٧,٠٪)، أما الأهداف الأخرى وهي الرد على الآراء الأخرى، ونصيحة إلى جهة معينة فليس هناك فروق كبيرة بين الصحف فنسبة اهتمام كتاب الرأي بهذه الأهداف ضعيفة حيث إذ بلغت نسبتها لدى الوطن (٦,٦٪) و(٤,٤٪) لدى عكاظ و(٤٪) لدى الرياض، في حين انفردت الرياض رغم ضعف الاهتمام بهدف التوعية والتثقيف بنسبة (١,٧٪).

ويكشف تحليل التباين الآحادي كما في الجدول رقم (١٢) عن وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠٨) في المساحة التحريرية تبعاً لأهداف قضايا الإصلاح، إذ بلغت قيمة ف (٢,٩٦١) وأظهر اختبار (Lsd) أن التباين في المساحة التحريرية حسب الأهداف بين هدفي "النقد والتقويم" و" شرح وتفسير أبعاد موضوع الإصلاح "، حيث بلغ متوسط درجة التباين (١٠,٥٢❖)، ومصدر التباين الآخر بين هدف " دعوة أهل الاختصاص لاتخاذ إجراء" وبين كل من " شرح وتفسير أبعاد موضوع الإصلاح" و" الرد على آراء أخرى وتفنيدها أو

دعمها" وبيان وجهة نظر تجاه موضوع الإصلاح"، وبلغ متوسط درجة التباين (١٧,١٨ *) (١٨,٢٨ *) (١٠,١٣ *) على التوالي، وكلها ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥).

جدول رقم (١٢) تحليل التباين في المساحة التحريرية تبعاً لهدف المادة التحريرية

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٦	١٧٧٠٦,١٥٨	٢٩٥١,٠٢٦	٢,٩٦١	٠,٠٠٨
داخل المجموعات	٤٧١	٤٦٩٣٦٨,٢٣٥	٩٩٦,٥٣٦		

رابعاً: اتجاه مواد الرأي نحو قضايا الإصلاح:

جدول رقم (١٣) يبين اتجاه مواد الرأي نحو قضايا الإصلاح

الاتجاه	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
اتجاه إيجابي	٦٤٧١	٧٧,٤	٤٩٨٢	٦٥,٤	٧٥٩٠	٧٩,٤	١٩٠٤٣	٧٤,٦
اتجاه سلبي	١٧٣٤	٢٠,٧	٢٣٨٣	٣١,٣	١٩٧٠	٢٠,٦	٦٠٨٧	٢٣,٨
اتجاه محايد	١٦٠	١,٩	٢٥٢	٣,٣	-	-	٤١٢	١,٦
الإجمالي	٨٣٦٥	٪١٠٠	٧٦١٧	٪١٠٠	٩٥٦٠	٪١٠٠	٢٥٥٤٢	٪١٠٠

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاه الذي اتخذته مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة نحو قضايا الإصلاح، هل هو اتجاه إيجابي يرى ضرورة وأهمية الإصلاح، أم اتجاه سلبي ينتقد خطط وخطوات الإصلاح، أم إن الرأي المطروح كان حيادياً لا يذكر محاسن أو مساوئ الإصلاح، ويكشف الجدول رقم (١٣) أن الاتجاه العام لمواد الرأي في صحف الدراسة الثلاث نحو الإصلاح في المملكة العربية السعودية كان اتجاهاً إيجابياً يرى ضرورة وأهمية خطوات الإصلاح في المملكة ويظهر ذلك بوضوح من نسبة المساحة التي احتلها هذا الاتجاه إذ بلغت نسبة هذا الاتجاه (٧٤,٦٪) وفي المرتبة الثانية وبفارق كبير الاتجاه السلبي الذي ينتقد خطوات الإصلاح وذلك بنسبة (٢٣,٨٪)، أما الاتجاه المحايد فبلغت نسبته (١,٧٪).

ويبين الجدول السابق وجود اتجاه إيجابي كبير من قبل مواد الرأي في كل صحيفة على حدة نحو الإصلاح وبنسب مساحة كبيرة قدرها (٧٩,٤٪) لدى الوطن و(٧٧,٤٪) لدى الرياض و(٦٥,٤٪) لدى عكاظ، وفيما يتعلق بالاتجاه السلبي نحو قضايا الإصلاح نجد أن جريدة عكاظ كانت أكثر صحف الدراسة تبنياً لهذا الاتجاه بنسبة (٣١,٣٪) في حين تقاربت نسبة تبني هذا الاتجاه لدى جريدة الرياض والوطن بنسبة (٢٠,٧٪) لدى الأولى و(٢٠,٦٪) لدى الثانية، ويبين الجدول عدم وجود آراء محايدة لدى كتاب الرأي في جريدة الوطن نحو قضايا الإصلاح، في حين كانت هناك بعض الآراء المحايدة في جريدة الرياض و جريدة عكاظ ولكن بنسبة ضعيفة قدرها (٣,٣٪) لدى عكاظ، و(١,٩٪) لدى الرياض.

ولم يبين اختبار تحليل التباين وجود فرق بين صحف الدراسة في اتجاه مواد الرأي نحو قضايا الإصلاح

خامساً: طبيعة المعالجة الصحفية المستخدمة لقضايا الإصلاح:

جدول رقم (١٤) يبين طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا الإصلاح

طبيعة المعالجة	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
معالجة سطحية	٣٥٣٩	٤٢.٣	٣٥٩٤	٤٧.٢	٣٧٢٨	٣٩.٠	١٠٨٦١	٤٢.٥
معالجة شاملة	٣٣٨٧	٤٠.٥	٢١٨١	٢٨.٦	٣٥٢٩	٣٦.٩	٩٠٩٧	٣٥.٦
معالجة جزئية	١٤٣٩	١٧.٢	١٨٤٢	٢٤.٢	٢٣٠٣	٢٤.١	٥٥٨٤	٢١.٩
الإجمالي	٨٣٦٥	٪١٠٠	٧٦١٧	٪١٠٠	٩٥٦٠	٪١٠٠	٢٥٥٤٢	٪١٠٠

استهدفت الدراسة معرفة طبيعة المعالجة الصحفية المستخدمة من قبل كتاب مواد الرأي في صحف الدراسة الثلاث لقضايا الإصلاح ويبين الجدول رقم (١٤) أن طبيعة المعالجة المستخدمة كانت معالجة سطحية وذلك بنسبة (٤٢,٥٪) في حين جاءت المعالجة الشاملة في المرتبة الثانية بنسبة (٣٥,٦٪) أما المعالجة الجزئية فجاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة (٢١,٩٪).

وبالنظر إلى صحف الدراسة الثلاث منفردة نجد ارتفاع نسبة المعالجة السطحية لقضايا الإصلاح لدى جريدة عكاظ عنها في جريدتي الرياض والوطن، إذ بلغت نسبتها لدى عكاظ (٤٧,٢٪) تليها جريدة الرياض بنسبة (٤٢,٣٪) ثم جريدة الوطن بنسبة (٣٩٪)، وبالنسبة للمعالجة الشاملة لقضايا الإصلاح فيُظهر الجدول السابق ارتفاع نسبة المعالجة الشاملة لدى جريدة الرياض عن الصحف الأخرى وذلك بنسبة (٤٠,٥٪) تليها جريدة الوطن بنسبة (٣٦,٩٪) ثم عكاظ بنسبة أقل من الجريدتين (٢٨,٦٪)، كما يبين الجدول تقارب نسبة المعالجة الجزئية بين جريدتي عكاظ والوطن بنسبة (٢٤,٢٪) للأولى و(٢٤,١٪) للثانية في حين جاء هذا النوع من المعالجة لدى الرياض بنسبة (١٧,٢٪).

ويكشف تحليل التباين الآحادي كما في الجدول رقم (١٥) عن وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠٠)، بين صحف الدراسة في أسلوب المعالجة الصحفية المستخدمة إذ بلغت قيمة ف (٣٨,١٦٧)، ويُظهر اختبار (شيفيه) أن التباين في المساحة التحريرية تبعا لأسلوب المعالجة يعود إلى اختلاف المساحة التحريرية التي اتبع فيها أسلوب المعالجة الشاملة مقارنة بالمساحة التي اتبع فيها منهج المعالجة السطحية أو الجزئية، واستمر التباين أيضا في المساحة التحريرية بين أسلوبي المعالجة الجزئية والسطحية لصالح المعالجة الجزئية.

جدول رقم (١٥) تحليل التباين في المساحة التحريرية تبعاً لأسلوب المعالجة الصحفية

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٢	٦٧٤٣٧,٠٥١	٣٣٧١٨,٥٢٦	٣٨,١٦٧	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٤٧٥	٤١٩٦٣٧,٣٤١	٨٨٣,٤٤٧		

سادساً: نوع مواد الرأي المستخدمة في تناول قضايا الإصلاح:

جدول رقم (١٦) يبين طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا الإصلاح

مواد الرأي	الرياض		عكاظ		الوطن		الإجمالي	
	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة	مساحة	نسبة
المقال الموقّع	٥٦٢٢	٦٧,٢	٢٧٠٨	٣٥,٦	٤١٠٨	٤٣,٠	١٢٤٣٨	٤٨,٧
العمود الصحفي	٧٩٢	٩,٥	٤٠٦٦	٥٣,٤	٢٤٨٥	٢٦,٠	٧٣٤٣	٢٨,٧
بريد القراء	١٦٢٠	١٩,٤	٥٠٦	٦,٦	٢٨٨٥	٣٠,١	٥٠١١	١٩,٦
المقال الافتتاحي	٣٣١	٣,٩	٣٣٧	٤,٤	٨٢	٠,٩	٧٥٠	٣,٠
الإجمالي	٨٣٦٥	١٠٠٪	٧٦١٧	١٠٠٪	٩٥٦٠	١٠٠٪	٢٥٥٤٢	١٠٠٪

استهدفت الدراسة التعرف على نوع مادة الرأي التي استخدمتها الصحف في تناول قضايا الإصلاح ويكشف الجدول رقم (١٦) أن المقالات اليومية الموقعة كانت أكثر مواد الرأي استخداماً من قبل الصحف في تناول قضايا الإصلاح وذلك بنسبة مساحة قدرها (٤٨,٧٪) من إجمالي مساحة مواد الرأي المستخدمة يليه في المرتبة الثانية الأعمدة الصحفية بنسبة (٢٨,٧٪) ثم رسائل القراء بنسبة (١٩,٦٪) أما المقال الافتتاحي وعلى غير المتوقع فقد كانت نسبة استخدام الصحيفة له في عرض قضايا الإصلاح ضعيفة جداً (٣٪) فقط.

ويبين الجدول السابق أن المقالات الموقعة في جريدة الرياض كانت الأكثر استخداماً عند تناول قضايا الإصلاح بنسبة (٦٧,٢٪) تليها جريدة الوطن بنسبة (٤٣٪) ثم جريدة عكاظ بنسبة (٣٥,٦٪).

ويكشف الجدول السابق عن فتح المجال من قبل جريدة الوطن للقراء للإسهام بآرائهم في عملية الإصلاح حيث بلغت نسبة القضايا التي تناولتها رسائل القراء (٣٠,١٪) مقابل (١٩,٤٪) لجريدة الرياض ونسبة ضعيفة لدى جريدة عكاظ قدرها و(٦,٦٪)، من ناحية أخرى يبين الجدول أن العمود الصحفي استخدم من قبل الكتاب في جريدة عكاظ عند طرح قضايا الإصلاح بنسبة تفوق استخدامه لدى

جريدتي الرياض والوطن إذ بلغت نسبته لدى عكاظ (٥٣,٤٪) و(٢٦٪) لدى الوطن، و(٩,٥٪) لدى الرياض، كما يُظهر الجدول وجود ضعف كبير من قبل صحف الدراسة الثلاث في استخدام المقال الافتتاحي في طرح قضايا متعلقة بالإصلاح إذ بلغت نسبة مساحة استخدامه لدى عكاظ (٤,٤٪)، و(٣,٩٪) لدى الرياض، و(٠,٩٪) لدى الوطن.

ويبين تحليل التباين كما في الجدول رقم (١٧) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠٠)، بين صحف الدراسة في المساحة التحريرية تبعاً لنوع مادة الرأي إذ بلغت قيمة ف (٩٠,٤٩٨)، ويُظهر اختبار (شيفيه) تبايناً في المساحة التحريرية بين المقال الموقع وكل من المقال الافتتاحي والعمود الصحفي وبريد القراء، لصالح المقال الموقع حيث بلغ متوسط مساحته (٨٠,٢٤)، بينما متوسط مساحة بريد القراء (٤٩,٦٢)، ومتوسط مساحة المقال الافتتاحي (٤١,٦٧)، ومتوسط مساحة العمود الصحفي (٣٦ سم عمود)، كما أظهر اختبار (شيفيه) المتحفظ تبايناً في المساحة التحريرية بين كل من العمود الصحفي وبريد القراء لصالح بريد القراء.

جدول رقم (١٧) تحليل التباين في المساحة التحريرية تبعاً لنوع مادة الرأي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٣	١٧٧٣٨٣,٣١٧	٥٩١٢٧,٧٧٢	٩٠,٤٩٨	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٤٧٤	٣٠٩٦٩١,٠٧٦	٦٥٣,٣٥٧		

* * *

خاتمة الدراسة:

تسعى المملكة العربية السعودية في هذه المرحلة المهمة من تاريخها الحديث إلى تحقيق التنمية الشاملة، من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات الإصلاحية والتطويرية في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والتعليمية، وقد احتلت هذه المبادرات الإصلاحية أهمية كبرى لدى أفراد المجتمع في المملكة العربية السعودية كونها تلامس اهتماماتهم وهمومهم إذ إن إتمام هذه الإصلاحات سوف ينعكس إيجابياً عليهم، وتتحقق بالتالي الأهداف التي تسعى إليها الدولة في المملكة العربية السعودية من عملية الإصلاح بإتاحة الفرصة لمواطنيها للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم حياتهم، والمشاركة الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، ومن هنا عمد الباحث إلى التعرف على قضايا وموضوعات الإصلاح التي اهتمت بها مواد الرأي في الصحف السعودية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وطبيعة المعالجة التي استخدمتها مواد الرأي في عرض قضايا وموضوعات الإصلاح، والاتجاه الذي اتخذته مواد الرأي نحو قضايا الإصلاح، ويعرض الباحث في هذا الجزء خلاصة النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع مناقشة لها:

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية تعدد تناول كتاب مواد الرأي في الصحف السعودية عينة الدراسة لقضايا الإصلاح، وبالرغم من هذا التعدد إلا أن الاهتمام الأكبر في تناول قضايا الإصلاح تركز من قبل كتاب الرأي وبصورة كبيرة على قضيتين هما الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الإداري والسياسي بنسبة (٦٠,٢٪) للقضيتين من إجمالي قضايا الإصلاح المتناولة، أما النسبة الباقية فتوزعت على قضايا الإصلاح الأخرى (الدينية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والصحية)، لقد كان الاهتمام الأكبر لكتاب مواد الرأي في صحف الدراسة لقضايا الإصلاح

الاقتصادي، وهذا الاهتمام يعود من وجهة نظر الباحث إلى أن الاقتصاد أصبح عصب الحياة في أي مجتمع، إذ إن كثيراً من مشكلات الناس وهمومهم الاجتماعية والإدارية والصحية والتعليمية أسبابها وحلولها اقتصادية، فتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين هو أحد الأهداف الرئيسة لعمليات الإصلاح والتطوير في المملكة العربية السعودية، فما تطرحه مواد الرأي من موضوعات تلامس الهموم اليومية للقراء وتطلعاتهم لحياة أفضل وسبل عيش كريمة هو الدافع الأساسي لقراءة الصحف، فالجمهور أصبح اليوم هو الذي يختار الرسائل والمضمون الذي يشبع حاجاته كما تؤكد على ذلك دراسات الاستخدامات والإشباعات "فالأفراد هم الذين يستخدمون وسائل الاتصال، وليست وسائل الاتصال هي التي تستخدمهم"(١)، لذلك كان الاهتمام بهذه القضايا وهذا الاهتمام صاحبه تنوع في الموضوعات الاقتصادية من قبل كتاب مواد الرأي في صحف الدراسة، ورغم هذا التنوع في طرح القضايا الاقتصادية إلا أن الدراسة كشفت عن تركيز كبير من قبل الكتاب على موضوع توطين العمالة ونشر السعودة، يقابله ضعف كبير في تناول بعض الموضوعات الاقتصادية ومنها على سبيل المثال موضوع تحسين ظروف المعيشة وتشجيع المستثمرين وموضوع تخصيص المرافق الاقتصادية تناوله كتاب جريدة الوطن فقط، وموضوع مراجعة الأنظمة الضريبية وموضوع الفقر وهذا الموضوع رغم اهتمام الدولة به وتركيزها على مكافحته في خطابين ملكيين، وإنشاء صندوق للفقر يحظى بمتابعة شخصية من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله إلا أنه احتل المرتبة الثانية عشر في اهتمام كتاب الرأي، وقد يعود ضعف تناول مثل هذه الموضوعات من قبل كتاب الرأي

(١) عماد مكاوي، وليلى السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، مرجع سابق، ص٢٤١.

في صحف الدراسة إلى أن للصحف في أحيان كثيرة أولويات معينة في تناول موضوعات دون أخرى، فللصحف السعودية كما جاء في دراسة لعبدالله التويم أولويات معينة تختلف عن أولويات الجمهور تصل أحياناً إلى حد التنافر، فالقضايا الاقتصادية التي اهتمت بها الصحف السعودية كانت في ذيل أولويات الجمهور أو لم تولها الأهمية نفسها وهذا أدى إلى عجز الصحف عن التأثير في الجمهور (١) إضافة إلى ما سبق فقد يعود ضعف التناول أيضاً إلى عدم قدرة كتاب مواد الرأي على الكتابة المتخصصة في هذا الجانب إذ تحتاج مثل هذه الموضوعات إلى قدرات وخبرات ومعظم كتابنا في الأغلب لهم اهتمام بالجانب الاجتماعي العام، فالرأي في القضايا الاقتصادية يقتضي نظراً في معطياتها الملموسة ودرساً لها على العكس من الرأي في بعض القضايا التي تحتمل أوجه من التأويل النظري، ومما يؤكد ذلك أن ثاني هدف سعى له كتاب الرأي من طرح آرائهم هو بيان وجهة نظرهم نحو الموضوع المطروح (٢).

وفيما يتعلق بقضايا الإصلاح الأخرى لاحظ الباحث من خلال نتائج الدراسة التحليلية تركيز كتاب الرأي في صحف الدراسة على موضوع واحد وبنسبة كبيرة تتجاوز (٥٠٪) في كل قضية من قضايا الإصلاح التي تم تناولها، ففي قضايا الإصلاح السياسي تم التركيز على موضوع مراجعة الأنظمة والتعليمات، وفي الإصلاح الديني رُكز على موضوع مقاومة أفكار الغلو، وفي الإصلاح التعليمي تم التركيز على موضوع إصلاح وتطوير أنظمة التعليم، وفي الإصلاح الاجتماعي تم

---

(١) عبدالله محمد آل تويم، العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية في الصحف السعودية: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة(كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢١هـ) ص٤٠١.

(٢) انظر الجدول رقم ١١.

التركيز على موضوع تطوير السياسات الاجتماعية، وفي الإصلاح الثقافي رُكز على موضوع دعم الحركة الثقافية، وفي الإصلاح الصحي والبيئي تم التركيز على موضوع الأنظمة الصحية، وهذا التناول الكبير من قبل كتاب مواد الرأي لموضوعات بعينها يشير إلى أن للصحف وكتابها أولويات معينة وأنه لا توجد سياسات لدى الصحف السعودية وكتابها في تنويع الموضوعات والتوازن في العرض بحيث لا يطغى الاهتمام بموضوع ما على الاهتمام بموضوع آخر، فالتركيز على سبيل المثال في قضايا الإصلاح الإداري والسياسي على موضوع مراجعة الأنظمة والتعليمات أفقد الصحف الاهتمام بموضوعات أخرى وهي موضوعات على جانب كبير من الأهمية مثل موضوع الحوار الوطني وحقوق الإنسان وموضوع توسيع نطاق المشاركة الشعبية، إذ إن تناول مثل هذه الموضوعات بعد أن كانت في فترات سابقة من المحرمات فوت الفرصة على الصحف وكتابها في أن يكون لهم دور في دعم الخطوات الإصلاحية المتخذة من قبل الدولة وتهيئة الناس لها، وهذا هو دور الإعلام فالإصلاحات التي تتم في المملكة العربية السعودية تتطلب تضافر جهود كافة مؤسسات المجتمع ومنها الصحف بجذب الناس إليها ودعمها وجعلهم يدركون بأنهم مشاركون بفاعلية في بناء مجتمعهم وتسهم في تشكيل وعيهم وإدراكهم لما يحدث في المجتمع.

كما كشفت نتائج الدراسة التحليلية أن مقاصد كتاب الرأي في صحف الدراسة من تناول قضايا الإصلاح تركزت في ثلاثة أهداف هي على التوالي: شرح وتحليل أبعاد موضوعات الإصلاح والأفكار المطروحة حولها، ثم بيان وجهة نظر تجاه موضوعات الإصلاح فالنقد والتقويم، ولا شك أن الاهتمام بالشرح والتحليل يُظهر ميل كتاب الرأي في صحف الدراسة إلى تقديم المعلومات والتفاصيل عن قضايا وموضوعات الإصلاح وهذا جانب إيجابي يحسب للصحف وكتابها، مع

ملاحظة أن الاهتمام بهذا الهدف لم يكن بنسبة كبيرة إذ بعده وبفارق بسيط وعلى غير المتوقع جاء هدف بيان وجهة نظر وهذا يعني حرص بعض الكتاب على عدم الدخول في دائرة الحوار المثمر أي محاولة الإقناع، إذ إن الإقناع يتطلب وجود متخصصين، كما أنها تُظهر الصحف وكتابها على نحو ما بمظهر الطرف المحايد الذي يكتفي بعرض رأيه بوصفه رأياً من الآراء فحسب لا رؤية تحملها مطبوعة تتوجه إلى جمهور واع ومدرك لما يريد.(١)

أوضحت النتائج التحليلية للدراسة عن وجود دعم كبير من قبل مواد الرأي لخطوات الإصلاح المتبعة في المملكة العربية السعودية، وتبين ذلك من خلال الاتجاه الذي اتخذه كتاب مواد الرأي نحو الإصلاح الذي يتم في المملكة العربية السعودية إذ كان هذا الاتجاه إيجابياً بنسبة كبيرة جداً (٧٤,٦٪)، وهذا الاتجاه الإيجابي لم يمنع من وجود بعض الكتابات وإن كانت ليست كبيرة كان اتجاهها اتجاها سلبياً انتقدت خطط وخطوات الإصلاح المتبعة في المملكة وهذا يعني عدم تحرج بعض كتاب الرأي في الصحف من معارضة أو انتقاد خطوات وخطط الحكومية السعودية المتخذة نحو الإصلاح، واستفادة بعض الكتاب من مساحة الحرية التي أتيحت أمامها مؤخراً لتقديم رؤى صريحة حول ما يطرحونه من قضايا وموضوعات، وهو نوع من تعددية الرأي المؤدية إلى تلاقح الأفكار الهادفة في النهاية إلى الصالح العام.

بالرغم من تعدد القضايا الإصلاحية المطروحة إلا أن الدراسة التحليلية كشفت أن المعالجة الصحفية المستخدمة من قبل كتاب مواد الرأي في صحف الدراسة كانت معالجات سطحية بنسبة (٤٢,٥٪) لم يتوفر فيها العمق المطلوب عند تناول مثل

---

(١) انظر عبدالملك بن عبدالعزيز الشلهوب، صفحات الرأي في الصحف العربية الدولية: دراسة تحليلية تقويمية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٧هـ) ص٣٨٠.

هذه القضايا المهمة، ولم يبذل الكتاب أي جهد يذكر في البحث عن المعلومات التي تعمق موضوعاتهم وتكشف عن أبعادها ودلالتها، فهذا التسطيح للقضايا لا يمكن من خلاله لأي كاتب أن يقنع القارئ بما يطرحه، فالقارئ اليوم قارئ واع ومدرك يعتمد على وسائل الإعلام لتحقيق هدف الفهم والتوجيه، وتؤكد كثير من الدراسات أن الرسالة التي لا تشتمل على حجج وأدلة منطقية لا يمكن أن تقنع المتلقي بها، فمن أهم الأمور التي يجب مراعاتها في أي رسالة هو سهولة استيعابها من جانب المتلقي واستخدام الاستمالات المؤثرة على الإقناع، ولذلك يعمل أغلب القائمين بالاتصال على مخاطبة عقل القارئ من خلال الاستشهاد بالمعلومات والأحداث الواقعية، وتقديم الأرقام والإحصاءات، وبناء النتائج على مقدمات.(١)

اتضح من نتائج الدراسة التحليلية لنوع مادة الرأي المستخدمة من قبل الصحف وكتابها في عرض قضايا الإصلاح أن أغلب القضايا طرحت من خلال المقال الموقع، واللافت للنظر هو الضعف في تناول قضايا الإصلاح من خلال المقال الافتتاحي إذ بلغت نسبة مساحته (٣ ٪) فقط ويرى الباحث أن الصحف لا تريد أن تعبر بشكل صريح عن الإصلاح في المملكة إذ إن المقال الافتتاحي يعبر بصورة مباشرة عن رأي الجريدة تجاه مختلف القضايا والأحداث، ولاحظ الباحث من خلال نتائج الدراسة إتاحة الصحف السعودية وإن لم يكن بنسبة كبيرة المجال أمام قرائها لطرح أفكارهم ورؤاهم حول الإصلاح وهذا من الجوانب الإيجابية التي تحسب للصحف.

---

(١) عماد مكاوي، وليلى السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، مرجع سابق، ص١٨٧، ١٩٠.

توصيات الدراسة :

تثير النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدداً من التوصيات التي آمل أن تستفيد منها الصحف وكتابها ومن أهم هذه التوصيات :

١- انطلاقاً مما أظهرته نتائج الدراسة التحليلية من ضعف من قبل الصحف وكتابها في تناول بعض قضايا الإصلاح وتركيزها على قضايا دون أخرى ، ورغم تعدد مجالات الإصلاح ، فيوصي الباحث الصحف بالاهتمام بكافة قضايا وموضوعات الإصلاح وذلك بأن يكون لديها خطط وإستراتيجيات لتحقيق ذلك وعدم ترك المجال لمزاجية ورؤية الكاتب بل لابد أن يكون لها دور في تنويع الموضوعات والتوازن في عرض القضايا حتى لا يطغى الاهتمام بموضوع على الاهتمام بموضوع آخر ، وأن تقدم لقرائها المعلومات الكافية عن الإصلاح التي تنور الجمهور وتحفزه على التغيير والتطوير ، وتحقق الصحف السعودية بالتالي المأمول منها بأن تكون جزءاً من الجهد الوطني المبذول في إطار المهمة الكبرى التي تتم في المملكة العربية السعودية الخاصة بالتحديث والتطوير.

٢- تبعاً لما كشفت عنه نتائج الدراسة من عدم توفر العمق المطلوب لدى تناول كتاب الرأي لقضايا الإصلاح ، وعدم البحث عن المعلومات التي تعمق موضوعاتهم وتكشف عن أبعادها ودلالاتها ، فإن الباحث يوصي بأهمية أن يغوص كتاب الرأي في أعماق القضايا التي يتعرضون لبحثها ، والإحاطة بكافة جوانبها ، واستخدام الاستمالات المؤثرة على الإقناع ، والاستشهاد بالمعلومات والأحداث الواقعية ، وتقديم الأرقام والإحصاءات ، وبناء النتائج على مقدمات ، بأسلوب سهل يفهمه جميع القراء على اختلاف درجاتهم ومستوياتهم.

٣- يوصي الباحث الصحف السعودية بإتاحة مجال أوسع ومساحة أكبر لآراء القراء لطرح أفكارهم واقتراحاتهم حول قضايا الإصلاح، والنظر في هذه الآراء والمقترحات بجدية وبلورتها وتنقيتها من التكرار والتطويل.

وأخيراً أحمد الله سبحانه وتعالى على ما يسره لي من إتمام هذه الدراسة، وأسأله عز وجل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

مراجع الدراسة :

١- إبراهيم محمد عبد اللطيف، **معالجة الصحافة الحزبية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر: دراسة ميدانية تحليلية مقارنة في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤م**، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام، قسم الصحافة، : جامعة القاهرة، ١٩٩٨م).

٢- أندريه كابيسزيفسكي، **الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي: هل ممالك الخليج متجهة نحو الديمقراطية، المجلة العربية**، للدراسات الدولية، مج٧ العدد: ٢، ٣ (بيروت: المركز العربي للدراسات الدولية ، صيف خريف، ٢٠٠٣م).

٣- **الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة**، ط١(دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م).

٤- ألبرت ل. هستر، واي لان ج.تو، **دليل الصحفي في العالم الثالث**، ترجمة كمال عبدالرؤوف (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م).

٥- بركة بن زامل الحوشان، **إسهام الصحافة الخليجية اليومية في تنمية الوعي الأمني لدى الشباب في دول الخليج العربي: دراسة تحليلية ميدانية مقارنة**، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

٦- تركي نصار، **وسائل الإعلام وقضايا المجتمع**، (إربد: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)ص٤٣.

٧- ثريا أحمد البدوي، **الإعلام والإصلاح السياسي في مصر دراسة مسحية وفنومنولجية مقارنة بين الجمهور والنخبة**، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر: مستقبل وسائل الإعلام العربية المنعقد بكلية الإعلام بجامعة القاهرة، ٣- ٥ مايو٢٠٠٥م.

٨- دينس ماكويل، **الإعلام وتأثيراته: دراسات في بناء النظرية الإعلامية**، تعريب عثمان العربي، ط١(الرياض: دار الشبل، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)

٩- جيهان يسري، **مصادر معلومات الجمهور المصري عن انتفاضة الأقصى**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٢، العدد٢(القاهرة : كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أبريل – يونيه، ٢٠٠١م)

١٠- حميد جاعد الدليمي، **التخطيط الإعلامي: المفاهيم والإطار العام**، ط١(عمان: دار الشروق، ١٩٩٨م).

١١- دينا يحيى، **تأثير أبعاد الإطار الإعلامي للصحف المصرية على معالجة قضايا الرأي العام: دراسة في إطار نظرية تحليل الأطر الإعلامية**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج ٤، العدد المزدوج (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، يناير/ ديسمبر، ٢٠٠٣م).

١٢- سعيد بن علي بن ثابت، **القضايا التربوية في الصحف السعودية اليومية: دراسة تحليلية لعينة من الصحف السعودية اليومية**، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٣٨ (الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ربيع الآخر ١٤٢٣هـ/ يوليو ٢٠٠٣م).

١٣- سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، **التحديات والتطوير العلمي: الملك عبدالعزيز ورؤية المستقبل**، بحث مقدم لمؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، ٧-١١/١٠/١٤١٩هـ،.

١٤- سمير محمد حسين، **الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام**، ط١(القاهرة : عالم الكتب، ١٩٨٤م).

١٥- صافي إمام موسى، **إستراتيجية الإصلاح الإداري وإعادة التنظيم: في نطاق الفكر والنظريات**، ط١ (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

١٦- صالح الخثلان، **السياق الدولي للإصلاح في الوطن العربي أكثر من مجرد ضغط سياسي**، بحث مقدم لندوة الشورى والديمقراطية والحكم الرشيد (الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، ١٧- ١٨/١١/١٤٢٦هـ).

١٧- طه عبدالعاطي نجم، **معالجة الصحافة العربية لقضية حقوق الإنسان العربي، دراسة تحليلية لعينة من المادة المنشورة بصحيفتي الأهرام المصرية والدستور الأردنية طوال عام ١٩٩٩م**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة١٩٦، الحولية ٢٣ (الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٣م).

١٨- عبدالله محمد آل تويم، **العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية في الصحف السعودية: دراسة تحليلية**، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢١هـ).

١٩- علي بن شويل القرني، **الخطاب الإعلامي السعودي: دراسة تحليلية لتعددية الرؤية المجتمعية**، دراسة مقدمة للقاء الثاني لمؤتمر الحوار الوطني المنعقد بمكة المكرمة خلال الفترة من ٥- ١٠/١١/١٤٢٤هـ.

٢٠- عبدالملك بن عبدالعزيز الشلهوب، **صفحات الرأي في الصحف العربية الدولية: دراسة تحليلية تقويمية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الدعوة والإعلام قسم الإعلام: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٧هـ).

٢١- عبدالملك بن عبدالعزيز الشلهوب، **فن التحقيق الصحفي في الصحف السعودية: دراسة تحليلية تقويمية على عينة من الصحف السعودية اليومية**، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ)

٢٢- عبدالرحمن بن عبدالله الشقاوي، **أبرز الجوانب التطويرية للإدارة المحلية: إعادة هيكلة الجهاز الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال عشرين عاماً من عهد خادم الحرمين الشريفين ١٤٠٢/١٤٢٢هـ** (الرياض: رسالة معهد الإدارة، العدد ٣٤، ذو الحجة ١٤٢٢هـ)

٢٣- عماد حسن مكاوي، وليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط١(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨م).

٢٤- عبدالكريم بن حمود الدخيل، **الإصلاح السياسي في السعودية: دراسة في التحديث البنيوي والتحولات الإصلاحية**، بحث مقدم لندوة الشورى والديمقراطية والحكم الرشيد (الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، ١٧-١٨/١١/١٤٢٦هـ).

٢٥- فهد بن عبدالعزيز العسكر، **معالجة مواد الرأي في الصحف السعودية لقضايا الإرهاب المحلي: دراسة مقارنة في ضوء تطور مفهوم حرية الصحافة في المملكة**، دراسة مقدمة للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢٦- محمد بن عبدالعزيز الحيزان، **البحوث الإعلامية: أسسها، أساليبها، مجالاتها**، ط٢(الرياض: مطبعة سفير، ١٤٢٥هـ)
٢٧- محمد عبدالحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، ط١(جدة: دار الشروق، ١٩٨٣م).
٢٨- محمد عبدالحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط١ (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م).
٢٩- محمد بن سعود البشر، **مقدمة في الاتصال السياسي**، ط١(الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ).
٣٠- محمد بن سعود البشر، **التغطية الصحفية لأحداث التفجيرات الإرهابية في مدينة الرياض: دراسة كيفية وصفية تقويمية لأداء الصحف المحلية**، دراسة مقدمة للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٣١- مهيوب غالب أحمد، **الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج** (بيروت: المستقبل العربي، العدد: ٣١٤، إبريل، ٢٠٠٥)
٣٢- نايف بن ثنيان بن محمد آل سعود، **معالجة القضايا الاجتماعية في الصحافة الخليجية، دراسة تحليلية تقويمية مقارنة لعينة من الصحف اليومية في دول الخليج العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الدعوة والإعلام ، قسم الإعلام: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)
٣٣- **النظام الأساسي للحكم**، ملحق خاص صادر عن مجلة تجارة الرياض، عدد ربيع الأول ١٤١٤هـ.
٣٤- **جريدة الرياض**، العدد: ١٢٧٤٩، ١٤٢٤/٣/١٧هـ الموافق ١٨ مايو٢٠٠٣م
٣٥- **جريدة الرياض**، العدد: ١٣٥٥٥، ١٤٢٦/٦/٢٩هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/٤م،.
٣٦- **جريدة الرياض**، العدد: ١٣٧٩٦، ١٤٢٧/٣/٤هـ الموافق ٢٠٠٦/٤/١م.
٣٧- **جريدة عرب نيوز**، ٢٠٠٣/١/١٦م..
٣٨- www.mofa.gov.sa

ملاحق الدراسة

استمارة التحليل

الجريدة ١- ٣	العدد ١- ٦٦	قضايا الإصلاح ١- ٧	القضايا الفرعية ١- ٤٢	المساحة	مواد الرأي ١- ٤	الأهداف ١- ١٠	اتجاه مادة الرأي ١- ٣	طبيعة المعالجة ١- ٣

دليل التعريفات الإجرائية لاستمارة تحليل مضمون

قضايا الإصلاح في الصحف السعودية

١- اسم الصحيفة:

١/١- الرياض

١/٢ عكاظ

١/٣ الوطن

٢- العدد:

ويقصد به رقم العدد الذي سيتم تحليل محتوى قضايا الإصلاح المنشورة في الصحف عينة الدراسة.

٣- فئة القضايا:

ويقصد بهذه بفئة قضايا الإصلاح التي طرحت في صفحات الجريدة عينة الدراسة وفقاً لمضمونها، وهي تهدف إلى معرفة الاهتمامات الصحفية التي يدور حولها محتوى القضايا، وما نوعية قضايا الإصلاح التي أعطتها صحف الدراسة اهتمامها، حيث إن ما ينشر يعد أهم مما لم ينشر، [١] وتضم هذه الفئة:

٣/١ **الإصلاح السياسي**: ويقصد به عمليات التحديث والتطوير السياسي التي تقوم بها مؤسسات الدولة في المملكة العربية السعودية وتتضمن:

٣/١/١ مراجعة الأنظمة والتعليمات.

٣/١/٢ الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية.

٣/١/٣ توسيع نطاق المشاركة الشعبية.

٣/١/٤. حقوق الإنسان.

---

(١) انظر محمد عبدالحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ط١(جدة : دار الشروق، ١٩٨٣م)، ص١٢٠ - ١٢١.

٣/١/٥. تطوير نظام مجلس الأمن الوطني.

٣/١/٦ الحوار الوطني.

٣/٢ الإصلاح الاقتصادي: ويقصد به خطوات التطوير والتحديث الاقتصادي التي تقوم بها مؤسسات الدولة في المملكة العربية السعودية والمشتملة على كافة التشريعات والسياسات والإجراءات الاقتصادية وتتضمن:

٣/٢/١ تحرير الاقتصاد السعودي من العوائق الروتينية.

٣/٢/٢ تشجيع المستثمرين من الداخل والخارج.

٣/٢/٣ تخصيص المرافق الاقتصادية.

٣/٢/٤ العناية بقطاع السياحة.

٣/٢/٥ مراجعة الأنظمة الضريبية والجمركية.

٣/٢/٦ توطين العمالة ونشر السعودة.

٣/٢/٧ فتح آفاق أوسع لعمل المرأة.

٣/٢/٨. تحسين ظروف المعيشة.

٣/٢/٩ تحديث وتطوير الأنظمة الاقتصادية.

٣/٢/١٠ معالجة الفقر.

٣/٢/١١ خدمات النقل.

٣/٢/١٢ تطوير ومراجعة السياسات الزراعية.

٣/٢/١٣ التمويل والإنفاق.

٣/٢/١٤ التطوير العمراني.

٣/٢/١٥ الرقابة على القطاع الخاص .

٣/٣ الإصلاح الاجتماعي ويتضمن:

٣/٣/١ تشجيع الوئام الاجتماعي.

٣/٣/٢ تطوير ومراجعة السياسات الاجتماعية.

٣/٣/٣ الجمعيات الخيرية

٣/٣/٤ الأحوال الشخصية.

٣/٤ الإصلاح الثقافي ويتضمن:

٣/٤/١ دعم الحركة الثقافية وتنويعها

٣/٤/٢ مراجعة الأنظمة والقوانين الإعلامية.

٣/٤/٣ تنظيم العمل الصحفي.

٣/٤/٤ تشجيع حرية الرأي في وسائل الإعلام

٣/٤/٥ تطوير برامج التلفزيون..

٣/٥ الإصلاح التعليمي ويتضمن:

٣/٥/١ إصلاح وتطوير أنظمة التعليم.

٣/٥/٢ تطوير المناهج التعليمية

٣/٥/٣ مراجعة التخصصات الأكاديمية لتلبي حاجة المجتمع من الفنيين والمهنيين.

٣/٥/٤ دعم البحث العلمي وتطوير إستراتجياته.

٣/٦ الإصلاح الديني ويتضمن: .

٣/٦/١ نشر التسامح الذي تمتاز به الشريعة الإسلامية.

٣/٦/٢ مقاومة أفكار الغلو والكراهية.

٣/٦/٣ الدعوة إلى الوسطية.

٤- فئة مواد الرأي:

ويقصد بهذه الفئة، نوع مادة الرأي التي استخدمتها الصحف في تناول قضايا الإصلاح وتشمل الفئات الآتية:

٤/١ المقال:

وهو الأداة الصحفية التي تعبر بشكل مباشر عن سياسية الصحيفة وعن آراء كتابها في الأحداث اليومية الجارية، وفي القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي أو الدولي من خلال شرح وتفسير الأحداث الجارية والتعليق عليها بما يكشف عن أبعادها ودلالاتها المختلفة، ويتضمن الفئات التالية:

٤/١/١ المقال الافتتاحي: وهو المقال الرئيس للجريدة والذي يعبر عن سياستها وآرائها المختلفة ومواقفها، في أهم الأحداث اليومية الجارية التي تمس مصالح أكبر عدد من القراء، ويحمل عنواناً ثابتاً يدل عليه.

٤/١/٢ المقال الموقع: وهي المقالات المنشورة في الجريدة بأسماء كتابها والتي تعبر عن آرائهم في الأحداث والقضايا المختلفة، وتنشر هذه المقالات عادة بدون عنوان ثابت، وقد تكون في صفحات خاصة بها أو في مواقع أخرى داخل الجريدة.

٤/١/٣ العمود الصحفي: وهو زاوية محدودة من الجريدة لا تتجاوز مساحته عمود صحفي على أكثر تقدير، وينشر بانتظام تحت عنوان ثابت في مكان ثابت، وتوقيع ثابت ويتسم بطابع كاتبه في أسلوب التفكير والتعبير، وهذا النوع يعبر كاتبة من خلاله عما يراه من آراء أو أفكار أو انطباعات أو خواطر فيما يراه من قضايا وموضوعات ومشاكل.

٤/١/٤ بريد القراء: وهي الرسائل التي يرسلها القراء إلى الجريدة ويعبرون من خلالها عن آرائهم في كثير من القضايا والموضوعات المطروحة في الجريدة أو في القضايا العامة

٥- فئة الأهداف:

ويقصد بهذه الفئة الغاية أو المقاصد النهائية التي يرمي إليها الكاتب من إبداء الرأي، وتشمل هذه الفئة:

٥/١- النقد والتقويم:

٥/٢- شرح وتفسير أبعاد موضوع الإصلاح والأفكار المطروحة حوله.

٥/٣ دعوة أهل الاختصاص لاتخاذ إجراء.

٥/٤ الرد على آراء أخرى وتفنيدها أو دعمها.

٥/٥ بيان وجهة نظر تجاه موضوع الإصلاح.

٥/٦ نصيحة إلى جهة معينة أو أشخاص.

٥/٧ التوعية والتثقيف

٦- اتجاه مادة الرأي:

ويقصد بهذه الفئة الاتجاه الذي تتخذه مادة الرأي نحو الإصلاح وتنقسم إلى.

٦/١ اتجاه إيجابي ويقصد بها أن المقال في اتجاهه العام يرى وضرورة وأهمية الإصلاح.

٦/٢ اتجاه سلبي ويقصد بها أن المقال في اتجاهه العام ينتقد خطط وخطوات الإصلاح.

٦/٣ محايد ويقصد بها أن المقالة لا تذكر محاسن أو مساوئ الإصلاح، بمعنى أنها تعرض وجهتي النظر.

٨- طبيعة المعالجة:[1]

ويقصد بهذه الفئة الأسلوب المستخدم من قبل كاتب مادة الرأي في التعبير عن قضايا الإصلاح المطروحة وتنقسم إلى:

٨/١ معالجة سطحية: ويقصد بها تناول المقالة لموضوع الإصلاح دون الخوض في أبعاد الموضوع.

(١) انظر طه عبدالعاطي نجم، معالجة الصحافة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٠٢، ٢٠٣.

٨/٢ معالجة جزئية: ويقصد بها أن مكاتب المقالة يركز على الجوانب الإيجابية للإصلاح دون ذكر الجوانب السلبية.

٨/٣ معالجة شاملة: ويقصد بها أن كاتب المقال يتناول موضوع الإصلاح بالتركيز على جميع الجوانب السلبية والإيجابية وأبعاد الموضوع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٩- **المساحة:** وهي المساحة التي شغلتها مادة الرأي على صفحات الجريدة، واستخدم الباحث سم/عمود في قياس المساحة

* * *